جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التكتلات الإقتصادية الإقليمية وتحديات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: حكم راشد

إعداد الطالبة:
سميرة عياشي عمر

إشراف الدكتور :
الصادق جراية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/ عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د/ الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ سليم دحة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

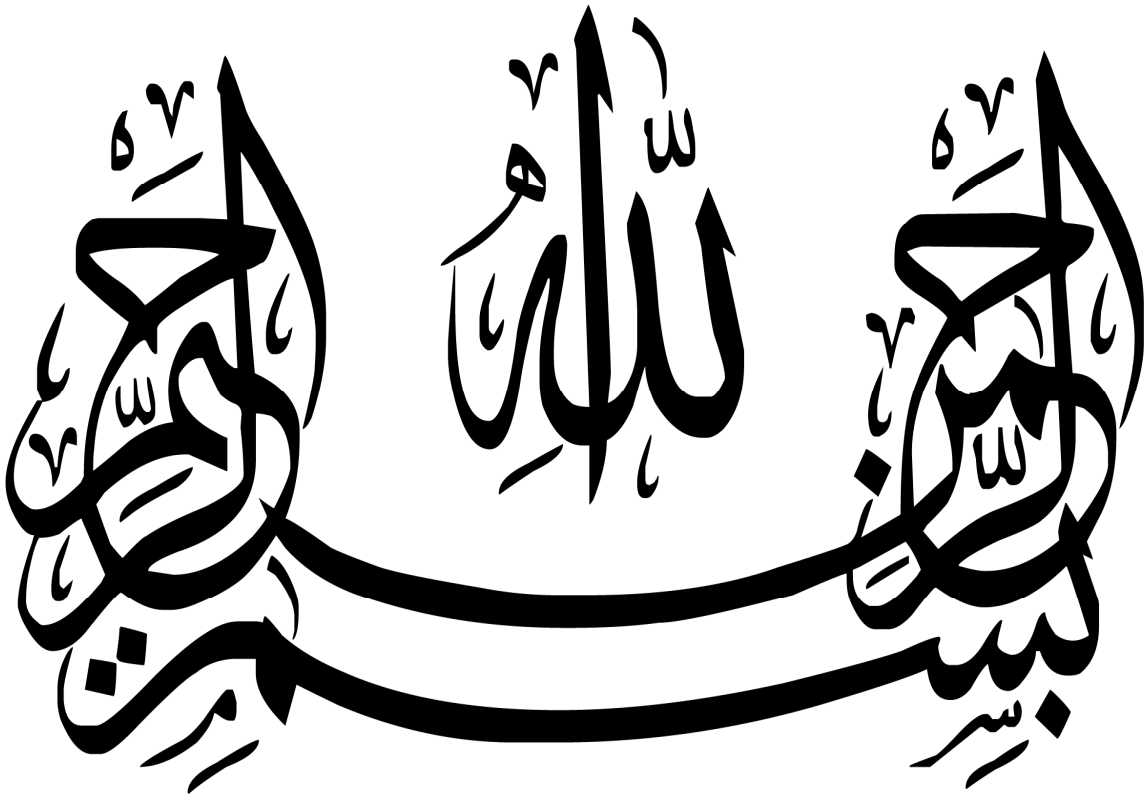
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين نبينا وحبيبنا

محمد صلى الله عليه وسلم

الى روح الذين اخدو بيدنا ووفروا لنا سبيل التعلم وكانوا لنا الوجه الطافح حبا حنانا

الوالدين الكريمين رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته

الى زوجي الفاضل وأبنائي الأعزاء زكريا ونسيم

الى أختي الحبيبة حفيظة وأخواتي الأحباء ووردة وفاطمة وهاجر وروح المرحومة فتيحة

رحمها الله واسكنها فسيح جناته

الى من تتلمذنا على ايادهم والى من اضافوا بنصائحهم وتوجيهاتهم

اساتذتنا الكرام

والى كل الاهل والاقارب

منتدى فتكات
fatakat.com

شكر وتقدير

قال الله تعالى: **{لئن شكرتم لأزيدنكم }**

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **{من لا يشكر الناس لا يشكر الله}**

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف **الصادق جراية**

على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجهاته وا ٍرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وا ٍلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي .

ملخص

تعالج هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية و الدور الذي تلعبه في قرارات منظمة التجارة العالمية، والتحديات التي تواجه الدول النامية وخاصة الجزائر منها في الكفاح على الحصول على امتيازات وتحقيق مطالبها من خلال الانضمام الى العديد من التكتلات الإقليمية فهي حتمية يفرضها الاقتصاد العالمي الراهن من اجل تفادي التهميش والعزلة ، واهم التكتلات نجد الاتحاد الأوربي،اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ورابطة جنوب شرق آسيان.

فقضية التعاون والتكامل السياسي من القضايا الهامة التي تثار حاليا وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي، وأضحت مسألة التكامل بين الدول المختلفة ظاهرة بارزة في العالم اليوم، حتى سمي عصرنا بعصر التكتلات الإقتصادية، فلم تعد تقتصر على الشعوب المنتمية إلى أمة واحدة، بل تعدتها إلى شعوب تنتمي لأمم مختلفة، فالتطورات التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين فرضت أولويات واستراتيجيات جديدة غيرت عدة مفاهيم في الساحة الدولية وكان الدافع الأساسي لهم المصالح الاقتصادية إلا أن كل تكتل يختلف عن الآخر من عدة أوجه فهذا التفاوت يكمن في طبيعة وجود التكتلات التي قد تكون من أجل البقاء في الساحة الدولية أو تكون كمرحلة لمواكبة تطورات العصر.

وبظهور المنظمات الدولية التي تسعى إلى تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود والضمان الحسن للمبادلات التجارية وا ٍنضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسى مبدأ التحرير والعمولة. وفي خضم كل هذا تسعى الجزائر أن تندر ج ضمن هذه التكتلات.

Résumé

Cette étude a abordé le phénomène de blocs économiques et le rôle qu'ils jouent dans les décisions de l'Organisation mondiale du commerce(OMC), Car ce phénomène est apparu depuis plus de cent ans et ils étaient de nature politique représenté dans le bloc de France avec ses colonies et autres, Mais après la seconde guerre mondiale et avec les développements qui ont surgi sur la scène mondiale ces blocs sont devenus plus économique que politique a tendance vers la création des blocs économiques dans l'hémisphère ou est du globe a coïncidé avec la création de la zone de libre-échange de l'Amérique du nord qui est une forme de l'intégration économique moderne comparée a l'expérience de l'Union européenne, D'autre part, a été activé le forum de coopération économique pour l'Asie et le Pacifique, qui comprend les blocs ALENA et ASEAN et d'autres pays donnant sur Pacifique, Qui sont considérés comme les plus dignes et les plus puissants sur la scène économique internationale Par rapport à l'expérience de l'intégration économique dans les pays en développement, tels que la zone de libre-échange arabe, qui est faible et inefficace, en dépit de la possession des ingrédients pour fait un très puissants blocs économiques internationale, Par rapport à l'expérience de l'intégration économique dans les pays en développement, tels que la zone de libre-échange arabe, qui est faible et inefficace, en dépit de la possession des ingrédients pour fait un très puissants blocs économiques L'Union européenne est l'un des puis puissants blocs économiques du monde, et Joue un rôle majeur dans l'Organisation mondiale du commerce, Comme la principale source des marchandise et le plus grand importateur au monde, ce qui signifie qu'il est le plus grand marché des États membres de cette Organisation.

L'Algérie est le plus vieux pays négociateur de son adhésion à l'Organisation mondiale du commerce, depuis 1987 à nos jours, l'Algérie négocie encore son adhésion à l'OMC, L'Algérie est le trait d'union entre la région méditerranéenne, le Maghreb et l'Afrique, Elle a joué un rôle actif pour faire du bassin méditerranée une région de paix, de stabilité et de prospérité ,et pour faire face au enjeux de la mondialisation et à la concurrence intense entre blocs régionaux afin de maintenir et assurer la viabilité de l'état.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	–
شكر	–
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	III
مقدمة	أ–ب
الفصل الاول: مفهوم التكتلات الإقتصادية	
المبحث الأول : النشأة والتعريف	04
المطلب الأول : تعريف التكتل الإقتصادي	04
المطلب الثاني : خصائص التكتلات الإقتصادية	06
المطلب الثالث : نشأة التكتلات الإقتصادية	07
المبحث الثاني : أهداف التكتل الإقتصادي	14
المطلب الأول : الأهداف بالنسبة للدول الصناعية	14
المطلب الثاني : الأهداف بالنسبة للدول النامية	14
المطلب الثالث : الأهداف العامة	15
المبحث الثالث : تصنيف التكتلات الاقتصادية	16
المطلب الأول : الإتفاقيات التفضيلية	16
المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة	17
المطلب الثالث : الإتحاد الجمركي	20
المطلب الرابع : السوق المشتركة	21
المطلب الخامس : الإتحاد الإقتصادي	24
الفصل الثاني : آليات الإنضمام لمنطقة لمنظمة التجارة العالمية	
المبحث الأول : مراحل التطور	29
المطلب الأول : من الجات GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة omc	29

المطلب الثاني : أسباب نشأة إتفاقية الـ GATT الجات ومبادئها	30
المطلب الثالث : ماهية وأهداف المنظمة العالمية للتجارة	35
المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للمنظمة	37
المطلب الأول : الأجهزة العامة للمنظمة العالمية للتجارة	37
المطلب الثاني : الأجهزة المتخصصة للمنظمة العالمية للتجارة	38
المبحث الثالث : مهام وشروط الإنضمام للمنظمة	41
المطلب الاول : مهام المنظمة العالمية التجارة	41
المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة	42
المطلب الثالث: التفاوض حول التنازلات والإلتزامات	45
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث : تحديات إنضمام الجزائر الجزائر لمنظمة التجارة العالمية	
تمهيد	50
المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر	51
المطلب الأول : مرحلة الوقاية وللإحتكار الدولة للتجارة الخارجية	51
المطلب الثاني : مرحلة تحرير التجارة الخارجية خلال (1990-2017)	55
المبحث الثاني :التبادل التجاري الإقليمي والدولي للجزائر	57
المطلب الأول : جزائر وا إتحاد المغرب العربي	57
المطلب الثاني : التكامل الإقتصادي مع البلدان العربية والإسلامية	58
المطلب الثالث : التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي	60
المبحث الثالث : شروط إنضمام الجزائر للمنظمة	63
المطلب الأول : مراحل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	63
المطلب الثاني : إجراءات وشروط الإنضمام للمنظمة	66
المطلب الثالث : أهداف إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	77
خلاص الفصل	81
خاتمة	83
قائمة المراجع	86

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
مراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة 1987-2013	76

فهرس الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة الدولية	40

مقدمة :

إن قضية التعاون والتكامل السياسي من القضايا الهامة التي تثار حاليا وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي، وأضحت مسألة التكامل بين الدول المختلفة ظاهرة بارزة في العالم اليوم، حتى سمي عصرنا بعصر التكتلات الإقتصادية، فلم تعد تقتصر على الشعوب المنتمية إلى أمة واحدة، بل تعدتها إلى شعوب تنتمي لأمم مختلفة، فالتطورات التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين فرضت أولويات واستراتيجيات جديدة غيرت عدة مفاهيم في الساحة الدولية وكان الدافع الأساسي لهم المصالح الاقتصادية إلا أن كل تكتل يختلف عن الآخر من عدة أوجه فهذا التفاوت يكمن في طبيعة وجود التكتلات التي قد تكون من أجل البقاء في الساحة الدولية أو تكون كمرحلة لمواكبة تطورات العصر.

وبظهور المنظمات الدولية التى تسعى إلى تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود والضمان الحسن للمبادلات التجارية وا ٍنضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسى مبدأ التحرير والعمولة. وفي خضم كل هذا تسعى الجزائر أن تندرج ضمن هذه التكتلات.

الاشكالية :

ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية على نجاح الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ؟

التساؤلات الفرعية :

ما مفهوم التكتلات الاقتصادية ؟ وما هي أهم خصائصها ؟

فيما تتمثل آليات الإنضمام لمنظمات التجارة العالمية ؟

انعكاسات التكامل الاقتصادي مع الدول الاخرى على الجزائر ؟

فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه الجزائر اثر إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ؟

الأهمية العلمية والعملية

الأهمية العلمية

تعتبر الدراسة اضافة مهمة لطلاب كل من تخصصات العلوم وكذا العلوم الاقتصادية يعتبر موضوع التكتلات الاقتصادية الاقليمية من المواضيع المثيرة للجدل على مستوى المختصين من خلال التطرق للدراسات التي تناولته، وتسليط الضوء على التجارب الناجحة لإستخلاص العبر والاستفادة منها بالنسبة للدول النامية والجزائر بشكل خاص.

الأهمية العملية :

وتتمثل في إعطاء مجموعة من الآليات العملية التي يمكن أن تتبعها الجهات الوصية وصاحبة القرار بالجزائر للإستفادة القصوى من التكاملات ذات البعد الاقتصادي على المستوى الاقليمي والدولي، وكذلك توضيح أهم التحديات التي يمكن أن تعيشها الجزائر جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

مناهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج :

المنهج المقارن نظرا للطبيعة المتداخلة للموضوع، حيث يتطلب اجراء مقارنات بين مختلف عناصر الظاهرة، ودراسة العلاقات التفاعلية فيما بينها.

المنهج التاريخي الذي يحلل الظاهرة في سياق تطورها التاريخي كما ان دراسة الظاهرة يساعد على استشراف أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الجزائر مستقبلا في حالة انضمامها لـ OMC

محاور الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى مقدمة ثلاثة فصول وخاتمة.

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية بشكل عام انطلاقا من نشأتها، خصائصها، وأهدافها وأهم تصنيفاتها.

ثم الفصل الثاني الذي خصص لآليات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ابتداء من مراحل تطور المنظمة وهيكلها التنظيمي وصولا إلى مهام وشروط الانضمام إليها.

كما الفصل الثالث فقد خصص إلى تحديات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، وذلك بتوضيح انعكاسات التبادل التجاري الدولي والإقليميعلى الجز ائر ثم تحليل الشروط التي من خلالها يمكن للجزائر أن تنظم إلى منظمة التجارة العالمية

الفصل الأول :

مفهوم التكتلات الإقتصادية

المبحث الأول : النشأة والتعريف

عرفت التكتلات نمواً من ناحية القوة الإقتصادية وتنامياً من ناحية العدد، حيث أصبح التكتل الإقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الإقتصادية الدولية وتسعى إليه الكثير من الدول، وعليه فإن الجهود الدولية التي بذلت ولا زالت تبذل لتخفيف العقبات والعراقيل التي تعترض تدفق التجارة الدولية، بإعتبار أن التكتل الإقتصادي لا يتحقق إلا بالتبادل التجاري الحر بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الإقتصادي.

فقد أصبح الإهتمام بالتكتلات الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف العديد من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الإقتصادية، وانتشر هذا الإهتمام خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الإقتصادية في نهاية القرن العشرين.

المطلب الأول : تعريف التكتل الإقتصادي :

لقد اختلف الإقتصاديين في تحديد معنى التكتل الإقتصادي، حيث كل اقتصادي أطلق تعريفاً من خلال توجهاته الفكرية، ومن خلال هذا الفرع سوف نحاول تحديد مفهوم التكتل لغة، قم مفهوم التكتل الإقتصادي بالتطرق إلى بعض التعاريف.

تعريف التكتل لغة : يعرف التكتل على أنه تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة، أو هو تجميع لمجموعة من الشركات ذات الإنتاج المختلف، ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكتل على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل إتفاقية بين مجموعة من العناصر التي تسعى إلى تعظيم المصلحة المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول مصالح تلك العناصر إلى مصالح متكاملة وليست متنافسة.[1]

تعريف التكتل إقتصادياً : مفهوم التكتلات الإقتصادية غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه، حيث تعددت التعاريف وتنوعت من حيث الهدف والسياسات والمراحل، ويظهر هذا من خلال استعراضنا إلى هذه التعريفات :

1. التكتل الإقتصادي هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الإقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، تاريخياً، إجتماعياً وحضرياً و التي تجمعها مجموعة من المصالح

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002، ص 41

الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك الصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الإقتصادية لشعب تلك الدول.

التكتل الإقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الإقتصادي فهو يعبر عن درجة من التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء، ويعبر التكتل الإقتصادي أيضاً عن مستوى معين من مستويات التكامل الإقتصادي وهو يمثل أيضاً صورة من صور التكامل الإقتصادي.[1]

2. التكتل الإقتصادي هو اتفاق بين دوليتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال و الأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد

بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الإقتصادي لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان، من هذا التعريف نجد أن التكتل الإقتصادي يمر بمرحلتين[2]:

- وضع الترتيبات اللازمة للقضاء على عوامل التمايز بين اقتصاديات الدول المنتمية للإتفاق؛
- مرحلة متقدمة من التكتل تتميز بغياب أشكال التمييز المختلفة بين إقتصاديات الدول المنتمية للتكتل الواحد.

3. التكتل الإقتصادي هو تجمع عدد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الإقتصادية أو الإنتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاداً جمركياً أو منطقة تجارة حرة ... إلخ.[3]

4. التعريف الاجرائي : مما سبق نعرف التكتلات الإقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الإقتصادي في الإتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وغيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الإقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الإقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكتل الإقتصادي تحليل الوضع الإقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل، من أجل التركيز على نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 17.

[2] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 140.

[3] إكرام عبد الحميد، المرجع السابق، ص 26 .

المطلب الثاني : خصائص التكتلات الإقتصادية

وبالتأمل في كل التكتلات الإقتصادية القائمة يلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ. أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الإقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا، تكتل أمريكا الشمالية في قارة أمريكا الشمالية، تكتب الآسيان في آسيا والسوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا في إفريقيا؛

إن هذه التكتلات تنقسم الى مجموعات تكتلات لدول متقدمة ومجموعة تكتلات لدول نامية وهناك تكتلات خليط بين الدول المتقدمة والدول النامية وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة مثل تكتل أمريكا الشمالية، مع ملاحظة أن تكتلات الدول المتقدمة هي الأقوى أو حتى التي تقودها الدول المتقدمة، بينما تكتلات الدول النامية ضعيفة .

إن كل تكتل إقتصادي يتبنى إستراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى فالتكتل الاقتصادي الأوربي هو تكتل ذو إستراتيجية هجومية، حيث يسعى إلى إقامة علاقات مشاركة بينه وبين دول شرق البحر الأبيض المتوسط، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية له إستراتيجية دفاعية، حيث قام على أساس مواجهة التكتل الاقتصادي الأوربي بالسعي لضم دول أمريكا اللاتينية أو الجنوبية إليه ليكون ما يسمى بالتكتل الاقتصادي للأمريكتين. [1]

إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت لم تقتصر على نموذج معين أو صورة معينة من صور التكتل الاقتصادي بل نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة أو صورة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوربي، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية قد أخذ صورة منطقة التجارة الحرة، ووقف عندها ليخلق نجاحا حديثا في عملية التكامل الاقتصادي، و هو ما يشير إلى أن من أهم خصائص التكتلات الاقتصادية هو عدم نمذجتها والاهم هو اختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول الأعضاء.

وهناك خصائص أخرى تتصف بها التكتلات الاقتصادية يمكن إجمالها في :

ضخمة الحجم من حيث الموارد و إنتاجها، إتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول الممتلكة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 26 .

المنافسة الحرة بين الدول الممتلكة في المنطقة التكاملية ولها سياسة خارجية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل .[1]

ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها و أسواقها.

توفير مزايا و مكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها .

قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي الى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية .

تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق و تحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

المطلب الثالث : نشأة التكتلات الإقتصادية :

تعود فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.[2]

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (غير منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 36 .

[2] حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 9.

الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية[1]، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات الدولية أخرى، تلته عدة تكتلات عبر الكرة الأرضية.[2]

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

أولاً : في نصف الكرة الغربي :

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ALENA) أهم تجمع إقليمي، حيث أبرمت كل من المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ودخلت حيز التنفيذ في أل جانفي 1994، وكانت تهدف هذه الإتفاقية إلى تنشيط التجارة الإقليمية، وقد سبقت هذه الإتفاقية اتفاقية

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 42

[2] حسين عمر، مرجع سابق، ص 15.

التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث انضمت المكسيك فيما بعد الى إتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989 بسبب ما حققه اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل من الولايات المتحدة وكندا.[1]

وأما بخصوص التكتل في أمريكا اللاتينية، فقد قامت اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة (1945) بإنشاء منطقة التجارة الحرة تضم كل دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، لبيرو، أورغواي، بارغواي، كولومبيا، الإكوادور، فنزويلا، بوليفيا والمكسيك)، بهدف تحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي كامل في المستقبل، كما أنشأت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بموجب معاهدة مونتفيديو (أورغواي) عام 1960، ووصل عدد أعضائها إلى 11 عضواً سنة 1967، وقد اتفق أعضاء هذه الرابطة في 1980 على إنشاء منظمة بديلة هي رابطة تكامل أمريكا اللاتينية.

ثانياً : في أوروبا :

كانت التطورات أشرع فقام الإتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الإقتصادية القائمة حالياً، حيث تم التوقيع على معاهدة باريس في 1951 بين ستة دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الإتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ) والتي سميت بالجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ التي تعتبر اللبنة الأولى في بناء الجماعة الإقتصادية الأوروبية، والتوقيع على معاهدة المنشأة للسوق عام 1957 في روما التي تنقسم إلى ستة أقسام، وبعدها م التكتل الأوروبي بمراحل حتى وصل إلى بناء منظومة التحرير المالي وهي المنظومة التي تم إقرارها في قمة برشلونة سنة 2002.[2]

وقد تزايد عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حيث انضمت بريطانيا، الدنمارك وا يرلندا للأعضاء الست الأولى عام 1973، ثم اليونان عام 1981، ثم إسبانيا والبرتغال عام 1986، ووصل عدد الدول الأعضاء 15 بإنضمام كلا من السويد، فلندا والنمسا، ثم جاء التوسع الخامس للإتحاد الأوروبي عام 2004 ليصل عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الى 25 دولة بإنضمام كلا من قبرص، التشيك، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا وا ستونيا.[3]

ثالثاً : في آسيا "

في إطار المناطق التكاملية داخل آسيا، نجد رابطة جنوب شرق آسيا المتكون من خمسة دول هي :

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 108.

[2] Jaccques Fontanel, Organisations économiques internationales. 2eme édition, masson, paris, 1995, p 165.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 97.

تلايلاندا، سنغافور، ماليزيا، إندونيسا، الفلبين، وقد أنشئ في العام 1967 وكان هدفه في البدء سياسياً يتلخص في مواجهة الخطر الشيوعي على المنطقة أثناء الحرب الفيتنامية وتحقيق الإستقرار والأمن، وتطوير اقتصادها بين الدول الأعضاء، ويضم حالياً 10 دول من جنوب شرق آسيا بعد انضمام كل من برناوي والفيتنام عام 1984، وبرمانيا ولاوس وكبوديا عام 1997، وفي بداية الثمانينات، اتفق أعضاء التكتل على إلغاء الحواجز الجمركية، وتحقيق التبادل التجاري الحر، وهذا بالإنفتاح الإقتصادي فيما بينها، وشهدت سنة 1992 خلق منطقة التبادل الحر الذي حقق إنخفاض سعر المواد الأولية، وبالتالي انخفاض سعر المنتجات مما أدى إلى إسراع دول الآسيان في تحقيق التبادل التجاري الحر في مدة لا تتعدى 10 سنوات بعد أن حددت 15سنة سابقاً أما في وسط آسيا فقامت منظمة التعاون الإقليمي للتنمية بين ثلاث دول آسيوية وا إيران، باكستان وتركيا في العام 1964 بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في إطار حلف بغداد، وتتميز دول هذا الإقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال إبرام العديد من العقود والإتفاقيات بين الدول وا إقامة المشاريع الإقتصادية المشتركة، غير أن قيام الثورة الإيرانية، ثم نشوب حرب العراقية – الإيرانية قد جمد أعمال المنظمة حتى العام 1985 الذي توصلت فيه الدول الأعضاء إلى إتفاقية تقضي بإعادة هيكلة المنظمة وا حيائها تحت إسم (منظمة التعاون الإقتصادي)، وشكلت معاهدة أزمير الأساس القانوني لهذه المنظمة، وأجريت عدة تعديلات على هذه المعاهدة في العام 1990، كما أضيفت لها بورتوكولات في 1991، وفي سنة 1993 انضمت سبع دول جديدة إلى الدول الثلاث المؤسسة ليصبح العدد عشر دول، وهذه الدول هي : أفغانستان، وست من دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الإتحاد السوفياتي وهي أذربيجان، أوزبكستان، تركمستان، كاجكستان، وكازاخستان وقيرقيزيا.[1]

رابعاً : في المنطقة العربية

بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الإقتصادية العربية سنة 1964 بالقاهرة، وقد انضم إليها منذ إنشائها أربعة دول وهي الأردن، العراق، سوريا ومصر، ثم انضمت ثلاث دول أخرى في الثمانينات وهي ليبيا، موريتانيا واليمن، وكان الهدف الأساسي هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق الإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية، من أجل إنشاء منطقة للتجارة الحرة في انتظار الإتفاق على إنشاء السوق العربية المشتركة.

أما اتحاد المغربي العربي فقد تم إبرام معاهدة بمدينة مراكش المغاربية عام 1989من طر ف تونس ليبيا الجزائر المغرب وموريتانيا وفي عام 1990 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 159.

خرجت بتبني استراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل:[1].

أ. المرحلة الأولى (1992 – 1995): إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية؛

ب. المرحلة الثانية (1996 – 1999): إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة؛

ت. المرحلة الثالثة (ابتداء من 2000): تأسيس اتحاد اقتصادي.

أما فيما يخص مجلس التعاون الخليجي فقد تم الإتفاق على إنشائه في فيفري 1981 في مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس، وفي ماي 1981 وقع قادة ست دول خليجية وهي الإمارات و البحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج، ولقد أجملت المادة الرابعة من النظام الأساسي أهداف المجلس فيما يلي [2]:

أ. تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين؛

ب. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها؛

ت. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الإقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الإجتماعية والصحة، الشؤون الإعلامية والسياحة، الشؤون التشريعية والإدارية.

ثم جاءت الاتفاقية الإقتصادية الموحدة الموقعة في نوفمبر 1981 لتحدد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الإقتصادية والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق البترولي والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة والنقل الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق البترولي والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات، وقد بدأ تطبيق بعض هذه المواد هذه الإتفاقية اعتباراً من مارس 1983، كما كانت هناك جهوداً لتحقيق وتعميق المواطنة وتحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء لتطوير البني الأساسية وتحقيق تشابكها.

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص 163.

[2] www.vobabylon.educ.iq تمت زيارته في 2018/07/29

خامساً : في إفريقيا

المجموعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا، قد تؤدي تدريجياً إلى سوق مشتركة في أكتوبر 1983، دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1984، تضم كلا من أنغولا، بورندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، غينيا الإستوائية، تشاد وساو تومي وبرينسيب، الهدف الأساسي للمجموعة هو تعزيز وتقوية التعاون والتنمية الديناميكية المتوازنة والذاتية في كل المجالات الإقتصادية والثقافية خاصة في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات والإتصالات والطاقة والفلاحة والموارد الطبيعية والتجارة والجمارك والمشاكل الإقتصادية والمالية والتمويلية والموارد الطبيعية والسياحة والتعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا وحركة الناس لتحقيق الحكم الذاتي الجماعي ورفع مستوى المعيشة.[1]

جماعة تنمية الجنوب الإفريقي نشأت هذه الجماعة عام 1980 تحت إسم مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي وكان عدد الدول المنضمة إليها وقتئذ حوالي 9 دول وأصبح عدد هذه الدول في التسعينات 11 دولة بعد إنضمام نامبيا ومدغشقر إلى تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، أنجولا، موزمبيق،بتسوانا، ليستو، سوازيلاند وملاوي، وكلها أعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما عدا تنزانيا وموزمبيق.

وتحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الإفريقي عام 1992 وكان الهدف منه حينها هو تقليل الإعتماد على جنوب إفريقيا بالإضافة إلى تحقيق التنمية في كل القطاعات حيث يعد سادك « sadc » نموذجاً للتعاون القطاعي بأن تختص كل دولة من الدول الأعضاء بمسؤولية عن مشروعات الطاقة، في حين كانت مهمة سوازيلاند تتركز في تدريب القوى العاملة، بينما كانت بتسوانا تقوم بمهمة الأبحاث بهدف القضاء على أمراض الحيوان، أما ليستو فكانت تهتم بأبحاث التربة وأخذت تنزانيا على عاتقها عبئ التنمية الصناعية إلى جانب اهتمام ملاوي بمجال تنمية الثروة السمكية والغابات وذلك لما لها من موقع استراتيجي في المنطقة حيث تكل على المحيط الهندي وبالتالي تمر عبر موانيها عمليات التجارة للدول الحبيسة في المنطقة للعالم الخارجي خاصة زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا[2].

أما مجموعة شرق إفريقي فقد كان أول تأسيس لها في 1967 ثم حل سنة 1977، وبعد ذلك أسس ثانية في 7 يوليو 2000من قبل كينيا وتنزانيا وأوغندا الذي انضموا رسمياً سنة 2001، و بمناسبة القمة الثامنة للإتحاد في 30 نوفمبر 2006، قبلت المجموعة انضمام رسمياً سنة 2001، وبمناسبة القمة

[1] http://www.gulfpolicies.com ,visite le 5/07/2018.

[2] http://www.sadc.int/about-sadc/overview/, visite le 23/07/2018.

الثامنة للإتحاد في 30 نوفمبر 2006، قبلت المجموعة انضمام بلدين أثنين لهما وهما بوروندي ورواندا، وكانا قد انضما رسمياً في 18 يونيو 2007.

وفي سنة 2010، قامت السلطات التنزانية بالإعراب عن رغبتها في استدعاء كل من مالاوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا للدخول في المجموعة، لكن وزير الخارجية المالاوي قال أنه لا يوجد مفاوضات رسمية بشأن إقتراح انضمام مالاوي للمجموعة، ومن جهة أخرى قام رؤساء كينيا ورواندا بإستدعاء حكومة جنوب السودان للتقدم بطلب العضوية في المجموعة بعد إستقلال البلاد في يوليو 2011 وأقتراح محللون ومختصون بأن تقوم الدول بمجهودات إضافية قبل توحيد البلدان في قطاعات النقل الحديدي والنقل بخطوط أنابيب في كينيا وأوغندا، وبهذا لن يكون هناك حاجة لانضمام السودان خاصة بعد التوسع جنوباً، في حين قالت رويترز أن جنوب السودان هي المرشح المقبل الأوفر حظاً بأن يكون عضواً مستقبلياً في المجموعة.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمراً واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الإقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الإقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه عن ظروف الدول المتقدمة، ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات إقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الإقتصادية وفيما يلي أهم التكتلات العالمية.

لقد كان التكتل الإقتصادي مجرد انفتاح تجارة السلع أو بصيغته التقليدية، أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضاً التجارة في الخدمات، والعمالة، وحركة تنقل رأس المال، وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة إلى جانب تفعيل تكتلات اقتصادية قائمة سابقا بما يستجيب مع تحديات القرن الواحد والعشرين ومن أبرزها الإتحاد الأوروبي.

واحتل موضوع التكتل الإقتصادي بمختلف صوره مكانة بارزة في الأدبيات الإقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الإقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، لتضمن لها نوعا من الإستغلال الأمثل لمواردها والإكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الإقتصاديات المكونة للتكتل وغيرها. [1]

[1] http://www.eac.int , visite le 25/06/2018.

المبحث الثاني : أهداف التكتل الإقتصادي

للتكتلات الإقتصادية عدة خصائص وأهداف تسعى إلى تحقيقها ودوافع قيامها يعود إلى مجموعة من الأسباب منها ما هو اقتصادي أو سياسي أو أمني ومن أجل تحقيق هدفها يجب عليها إتباع عدة خطوات من أجل أن تصل إلى الغاية التي أنشأت من أجلها.

تختلف أهداف التكتل الإقتصادي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، نظراً لاختلاف الظروف والمستويات في كل منهما .

المطلب الأول : الأهداف بالنسبة للدول الصناعية :

الواقع إن اتجاه الدول المتقدمة نحو إنشاء المزيد من التكتلات الإقتصادية لا يرجع إلى مجرد قناعة نظرية بأن تحرير التجارة داخل الإطار الإقليمي يفيد جميع الأطراف، وا ٍنما يرجع إلى أسباب موضوعية تتعلق بأوضاعها الإقتصادية الذاتية داخلية وخارجية، ومن أهداف هذه الأهداف[1]:

1. السعي في هذا الإطار إلى الإستفادة من عوائد الناجمة عن إزالة القيوم المفروضة على الأنشطة الإقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الإقتصادية لهذه الدول عادة ما تتسم بالإستقرار لعقود طويلة، لذا فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكتل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الإقتصادي بوجه عام؛

2. إن التوسع في التجارة الخارجية كفيل بتخطي المظاهر الإقتصادية السلبية لا سيما فيما يتعلق بالبطالة وتحسين معدل النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني : الأهداف للدول النامية :

إن التكتل الإقتصادي بين الدول النامية له فائدته، سواء كان الإقتصاد متنافساً أو متكاملاً، فالدول النامية تجد فائدة محققة من الإتفاقات الإقليمية، سواء لإمكان التخصيص في المستقبل، أم لزيادة قوتها في المفاوضات الدولية، وأهم أهدافها تتمثل في :

1. أهداف التكتل ليست هدف ديناميكي بقدر ما هو هيكلي، حيث يشمل على تنمية صناعات جديدة، والحجم الأمثل للإنتاج لا يمثل هدفها نظراً لصغر هياكلها الصناعية وصغر حجم تدفق التجارة بينها.

[1] محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الإقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرون، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 141.

2.أن التكتلات الإقتصادية أصبحت إحدى سمات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وا نه نظاماً تجارياً عالمياً جديداً يهيمن على قرابة 90 بالمائة من حجم التجارة العالمية فيه، وفي عالم كهذا لا تستطيع الدول النامية أن تعيش فرادى لأن القطاع الدفاع عن مصالحها يفرض عليها التكتل الإقتصادي؛

3. إن كل التحولات التي يشهدها الإقتصادي العالمي بإتجاه تحرير المبادلات التجارية تشكل عامل ضغط على الدول النامية للتكتل الإقتصادي حفاظاً على مصالحها وتقليلاً للآثار السلبية للعولمة.[1]

المطلب الثالث : الأهداف العامة :

يمكن إيجاز أهم الأهداف التي يسعى إليها أي تكتل إقتصادي مهما كانت طبيعته أي سواء كان بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية في ما يلي :

1.الحصول على مزايا الإنتاج الكبير وتوجيه الإستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً ؛

2. تيسير الإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل؛

3. تسهيل ودفع التنمية الإقتصادية من خلال استغلال الإمكانيات وخلق فرص جديدة للنهوض بالإنتاج والإستثمار والتشغيل؛

4. الوصول إلى الإتحاد السياسي، حيث يمكن أن يكون التكتل الإقتصادي ممهداً لإتحاد سياسي يوجه كأداة مشتركة للتفاوض والتشاور. [2]

[1] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص 169.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 64.

المبحث الثالث : تصنيف التكتلات الاقتصادية

هناك كما هو معروف، اختلاف بين أشكال التكتل الإقتصادي تبعاً للدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الإقتصادي، فقد يكون التكامل كلياً أو جزئياً، ففي الحالة الأولى تلغي جميع القيود على حركية السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ويتم تداول عملية موحدة وتوضع ميزانية عامة موحدة ويتم إتباع سياسي مواكب للتكامل الإقتصادي، أما في حالة التكامل الإقتصادي الجزئي فيأخذ شكل المنطقة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، ويأخذ التكتل الإقتصادي أشكالاً متعددة تمثل صوراً لدرجة التكامل بين الأعضاء.

المطلب الأول : الإتفاقيات التفضيلية (Accord préférentiel) :

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى، وطبقاً لهذه المرحلة، تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة المعاملة التفضيلية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وفي نفس الوقت فإن كل دولة تقود بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، ومن بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها[1]، ويتميز هذا النظام بالإلتزام بما يلي:

أ. تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛

ب. المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط ولا يشمل الجانب النقدي؛

ت. للدول الأعضاء الحق في صياغة ورسم سياستها الجمركية وغير جمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء؛

ومن أشهر الأمثلة لمثل هذه الترتيبات هو ما قدمته المملكة المتحدة لأعضاء الكمنولث في عام 1932 والذي شمل مستعمراتها السابقة، وكذلك اتفاقية لومي المبرمة بين بلدان مجموعة إفريقيا، الكاريبي، والباسيفيكي والإتحاد الأوروبي، وقد وقع هذه الإتفاقية 46 دولة سنة 1975، وينص هذا الإتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، أما المنتجات الزراعية فتخضع لشروط السياسة الزراعية المشتركة مع بعض الإعفاءات خارج المواسم الزراعية[1].

[1] جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر،ة الرياض، 1987، ص 569.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة (Zone de libre échange) :

في هذه المرحلة يتم الإتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجب هذا الإتفاق تحرير التجارة الخارجية وا ٍلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية التجارية مع بقية دول العالم الغير الأعضاء.

تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وا ٍعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الإستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها، وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.[1]

يلاحظ أنه عند تطبيق تلك المرحلة ستظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة ويقصد بذلك السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريفة، لذلك اتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى بقواعد المنشأ والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج لكي تجعله إنتاجاً وطنياً حقيقياً يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء.[2]

أولاً : خصائص منطقة التجارة الحرة :

ومن خلال هذا المفهوم يمكن تحديد خصائص منطقة التجارة الحرة فيما يلي[3]:

أ. تشتمل منطقة التجارة الحرة على مجموعة من التدابير تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البيئية، ويستثني من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال، كما توضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، والتي تتأثر كثيراً بتحرير التجارة في الأجل القصير؛

ب. للدول الأعضاء الحرية الكاملة في صياغة سياساتها التجارية اتجاه العالم الخارجي.

ومن أشهر أمثلة مناطق التجارة الحرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية (AELE) التي تكونت في عام 1960 بين المملكة المتحدة، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد وسويسرا، ثم انضمت فلندا

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 10

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 18.

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 288.

لهذه المنطقة الحرة عام 1961، ومثال آخر لمناطق التجارة الحرة هو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ALENA) والتي تكونت عام 1993 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.[1]

ثانيا: مشاكل منطقة التجارة الحرة

من أبرز المشاكل التي تواجهها مناطق التجارة الحرة و التي تنشأ من عدم فرض تعريفة جمركية خارجية مشتركة تجاه باقي العالم في ظل إلغاء جميع الرسوم على التجارة البينية بين البلدان الأعضاء، وتتركز في احتمالات حدوث ما يدعي بانحراف التجارة، الإنتاج و الاستثمار:

أ. انحراف التجارة: بمعنى حدوث تحايل بعض الدول على الحواجز الجمركية، كأن تقوم دولة معينة باستيراد سلع من دول غير أعضاء في المنطقة بتعريفة جمركية منخفضة بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة، وهذا أمر يتناقض مع الأهداف التي يرمي إليها إنشاء منطقة تجارة حرة وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة[2].

ب. انحراف الإنتاج: بمعنى انتقال بعض المنتجات المصنعة من الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا بين دول المنطقة، خاصة إذا تعلق الأمر بمنتجات تحتوي على مواد أولية بنسبة كبيرة لكنها غير متوفرة في دول المنطقة وهذا ما يستدعي استيرادها من الخارج، خاصة إذا كان الفارق في التعريفة الجمركية أكبر من الفارق في تكاليف

الإنتاج، فعلى سبيل المثال نفرض أن الدولة (أ) في المنطقة تقوم بفرض رسوم جمركية على مواد مستوردة لصناعة منتج ما أكثر ارتفاعا من الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة (ب) على هذه المواد المستوردة بمقدار(س)، في حين أن تكاليف إنتاج هذا المنتج في الدولة (ب) أكبر من تكاليف إنتاج هذا المنتج في الدولة (أ) بمقدار(ع)، فإن الفارق في التعريفة الجمركية (س) أكبر من الفارق في تكاليف الإنتاج (ع)، و من ثم يتحول إنتاج هذا المنتج من الدولة (أ) إلى الدولة (ب).

ت.انحراف الاستثمار: أي إنحراف الإنتاج قد يؤدي إلىانحرافات في الاستثمار، باعتبار أن المستثمرين الأجانب سوف يوجهون أموالهم إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة منخفضة نسبيا، وهذا من أجل أن يضمن هؤلاء المستثمر وتكاليف إنتاج المنتجات التامة وأسعار بيع هذه الأخيرة عند المستوى الذي يجلب المستهلكين وتحقق

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص15

[2] على القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، – 2004 ، ص 248

للمستثمرين عوائد مجزية في نفس الوقت، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال بإحجام المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا[1] .

ثالثا: الجوانب و الإجراءات التطبيقية لمنطقة التجارة الحرة

تتحقق منطقة التجارة الحرة طبقا لخطة عمل وجدول زمني و يمكن الإشارة إلى أبرز الجوانب و الإجراءات التنفيذية فيما يلي:

أ. الجدول الزمني لتحرير التجارة؛

ب. شرائح التحرير من الرسوم الجمركية؛

ت. أسلوب الحصر و التحرير للقيود غير الجمركية؛

ث. قواعد منح استثناء محدود ومؤقت من تحرير التجارة؛

ج. قواعد شهادة المنشأة (لكل من السلع الزراعية و الصناعية)؛

ح. قوائم السلع المحظورة تحريرها لأسباب أمنية أو صحية و بيئية أو دينية؛

خ. إيداع هياكل التعريفة الجمركية للدول الأطراف؛[2]

د. حصر و إيداع القوانين واللوائح الصادرة برسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية؛

ذ. قواعد المنافسة، إجراءات الوقاية و قواعد مكافحة الانحراف و الدعم؛

ر. أسس تطبيق المعاملة الوطنية و قواعد المعاملة الخاصة للدول (الأطراف) الأقل نموا؛

ز. القواعد والإجراءات الفنية للمواصفات و المقاييس؛

س. تنسيق و توحيد السياسات الجمركية و توحيد النماذج و المصطلحات و الإجراءات الجمركية؛

ش. الاستثناء الدوري المؤقت من تحرير كل أو بعض الرسوم المفروضة على سلع زراعية معينة في مواسم إنتاجها أو تحديد حصص للواردات أثناء تلك المواسم؛

ص. التعاون الجمركي في تبادل البيانات بما في ذلك التبادل الإلكتروني؛

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص – 30 – 32 .

[2] علي القزويني، مرجع سابق، ص ص – 249 – 250

ض. وضع نظام للتجارة العابرة (الترانزيت).

المطلب الثالث : الاتحاد الجمركي (Union Douanière)

هو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر تتفق على تبادل السلع بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية و نظام الحصص بين الدول الأعضاء، وعلى إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة لدول غير الأعضاء في التكتل[1].

أولا: الجوانب و الإجراءات التطبيقية للاتحاد الجمركي

تتطلب تنفيذ التعريفة الموحدة عددا من الخطوات و الإجراءات التنفيذية أهم هذه الإجراءات ما يلي:

أ. إزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي؛

ب. إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم تحديدها وصياغتها على أساس متفق عليه بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي؛

ت. تكييف الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وتعديلها لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد الجمركي؛

ث. توحيد التشريع الجمركي، الإدارة الجمركية والنماذج والإجراءات والمصطلحات الجمركية؛

ج. إنشاء صندوق موحد لإيرادات الرسوم الجمركية و قواعد إعادة توزيعها، و إنشاء صندوق تعويضي مؤقت لحالات الدول التي تتضرر عائداتها الجمركية من توحيد الرسوم؛[2]

ح. قواعد منح الاستثناءات المؤقتة المبررة من بعض مراحل توحيد الرسوم و يجب أن ينتهي أجلها قبل فترة الانتقال الخاصة بالتوحيد كحد أقصى، قواعد المعاملة الخاصة للدول الأقل نموا.

[1] صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير و الاستيراد، ط – 10 ، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 2002 ، ص 204 .

[2] على القزويني، مرجع سابق، ص – ص 253 – 25.

من الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ، بلجيكا و هولندا سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 ، واستمر حتى عام 1960 عندما تحول إلى اتحاد الينيلوكس الاقتصادي، و الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكتل الاقتصادي[1].

ثانيا: أهداف الاتحاد الجمركي

من خلال الاتحاد الجمركي تقوم دول التكتل الاقتصادي بفرض تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، ومن أهداف توحيد التعريفة الخارجية أنها جزء أو خطوة هامة نحو[2]:

أ. توحيد السياسات التجارية و المالية وغيرها؛

ب. تقريب عناصر التكاليف(المدخلات الإنتاجية المستوردة)؛

ت. التفاوض مع الدول و التكتلات الأخرى على أساسها؛

ث. التأثير في مستويات و أنماط الاستهلاك في الدخل؛

ج. تشجيع الصناعة بخفض الرسوم على مكوناتها المستوردة وحماية بعض الصناعات الناشئة؛

ح. تحديد المستوى المتوقع من الحصيلة الجمركية المشتركة للدول الأعضاء مجتمعة و لكل منها على حدة.

لكن كل دولة عضو في الاتحاد الجمركي لا تملك الحرية فيإبر ام أو تحديد أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الاتحاد الجمركي، فهذا الأخير يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محليا و السلع المنتجة في الدول الأعضاء و الاتحاد و يزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.

المطلب الرابع : السوق المشتركة (Marche Commun)

في هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم و القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، و توحد الرسوم الجمركيةإز اء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء و تصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تنتقل فيها السلع

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص – 13 .

[2] على القزويني، مرجع سابق، ص 251

ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، و يتحرك الأشخاص و العمالة و رؤوس الأموال بحرية تامة داخل دول السوق المشتركة[1].

وتتجلى في ظل السوق المشتركة أهمية التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنواحي المالية و النقدية و الاجتماعية،وإ لا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات إمكانية حدوث تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج، مما قد يجعل حرية انتقالها مجرد مسألة نظرية تصطدم بالواقع[2].

أولا: أهداف السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة مرحلة متقدمة من التكتل الاقتصادي وتأتي بعد تكوين اتحاد جمركي وتوحيد التعريفة الجمركية نحوى العالم الخارجي، وبالتالي فهي تهدف إلى ما يلي[3]:

أ. تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق،وا زالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة؛

ب. تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها، حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال بدون قيود وكذا رؤوس الأموال بشكل أوسع.

ثانيا: الجوانب والإجـ اءات التطبيقية للسوق المشتركة

لما كانت هذه المرحلة تشمل تحرر حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال و الاستثمار والعمالة كافة وممارسة النشاط الاقتصادي و المهني، فإن كل ذلك يتطلب إخضاعه لمعاملة قانونية واحدة في إطار توحيد أو تنسيق التشريعات الاقتصادية و إقامة مؤسسات مشتركة تمثيلية للدولالأطر اف تصدر قرارات جماعية ملزمة تتعلق بالسوق وتطبق في هذه الدول باتخاذ إجراءات محلية مناسبة لمنحها صيغة النفاذ وتقرير المواطنة الاقتصادية وذلك بتطبيق معاملة المواطن على النشاطات الاقتصادية

لمواطني الدول الأخرى الأعضاء في السوق سواء أشخاص طبيعيين و معنويين ويمكن الإشارة إلى أهم الجوانب والإجر اءات التفضيلية لهذه المرحلة فيما يلي[4]:

[1] جون هدسون و مارك هرندر، مرجع سابق، ص 570 .

[2] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص 120 .

[3] جون هدسون ومارك هرندر، مرجع سابق، ص 571

[4] على القزويني، مرجع سابق، ص ص 257-259.

أ. الجدول الزمني لمرحلة السوق لمتتابعة محتوى كلا من النظموالإجر اءات التي تطبق على القطاعات التي تخضع للتحرير ؛

ب. توحيد أو تنسيق التشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادي و الاستثمارو العمل.....؛

ت. تقريب أنظمة الحوافز الاقتصادية للقطاعات المختلفة؛

ث. توحيد الرسوم علىالمر افق و الخدمات العامة و الطاقة، و توحيد أسس وحالات تمويل الميسر للاستثمار ات أو الصادرات؛

ج. تطبيق المعاملة الوطنية عل وسائل النقل البرى، البحري و الجوي، و وضع قواعد المواطنة الاقتصادية الموحدة في مجالات الترخيص بممارسة الأنشطة الاقتصادية و المهنية والحرف وقواعد تملك العقارلأغر اض السكن؛

ح. تنسيق أو توحيد الترخيص بحق التأسيس للشركات و المصارف و ممارسة التامين وإ عادة التأمين....؛

خ. تنظيم السماح بتملك و تداولالأور اق المالية لمواطني الدول الأعضاء عبر أسواقها المالية؛

د. وضع قواعد ملزمة لمعاملة الدول الأقل نموا، و وضع قواعد مؤقتة لتعويض الدول الأعضاء التي يتضرر من تدابير تحرير قطاعات معينة؛

ذ. إقامة مؤسسات و أجهزة مشتركة للإشراف على التطبيق، لها صلاحيات كافية لأداء التكتل و المتابعة و التقييم و التطوير و طرح المبادرات و المقترحات....؛

ر. إقامة مصرف معلومات مشترك ملحق بجهاز إدارة التكامل وربطه بشبكة المعلومات الدولية(الأنترنيت)؛

ز. إنشاء مؤسسة للاستثمار الإنمائي لتمويل وحفز إقامة المشاريع المشتركة و خاصة في القطاعات الاستر اتيجية ذات الأولوية و المصالح القطرية و الإقليمية برؤوس أموال عامة وخاصة ومختلطة؛[1]

س. صياغة سياسة إقليمية مشتركة تأخذ في الاعتبار تحقيق تنمية متوازنة للإقليم ككل وتقليل التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول الأعضاء مع تقديم الدعم و التسهيلات للبلدان الأقل نموا؛

[1] على القزويني، مرجع سابق، ص ص 260.

ش. ترشيد وتقريب و تنسيق السياسات الإنمائية و الاستثمارية و الصناعية و الز اعية و النقدية و المالية و غيرها من السياسات الاقتصادية وكذلك السياسات الاجتماعية مع صياغة سياسات مشتركة في هذه المجالات و خصوصا السياسات الأكثر أهمية للاتحاد ككل أو لعدد من أعضائه.

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس 1957 بين كل من فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا ودول البنيلوكس مثالابارزاً للسوق المشتركة، فلقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 جانفي 1958، واختارت مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الصورة من التكامل في مقدمتها[1]:

أ. إلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادر ات البينية؛

ب. وضع تعريفة جمركية موحدة وتوحيد السياسات التجارية اتجاه الدول غير الأعضاء؛

ت. إلغاء جميع القيود على حركة انتقال العمل ور أس المال؛

ث. تكوين سياسة مشتركة في محيطللزر اعة وأخرى للنقل؛

ج. إنشاء كل من بنك الاستثمار الأوروبي لخلق رأس المال اللازم لدفع النشاط الاقتصادي من جهة، والصندوق الأوروبي للمعونات الاجتماعية لزيادة فرص العمالة، ورفع مستوى معيشة العمال من جهة أخرى .

المطلب الخامس : الاتحاد الاقتصادي

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكتل الاقتصاديتطوراً حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية، ولا شك أن هذه عملية الكبرى لها أبعاد مختلفة أبرزها[2]:

أ. استكمال الأطر المؤسسية للاتحاد، و أهمها السلطة(السلطات) العليا فوق الدول التي تتولى تحديد سياسات الاتحاد، و تكون قرارات ملزمة للدول الأعضاء في نطاق اختصاصاتها التي تتسع تدريجياً (على حساب اختصاصات سلطات الدول الأعضاء)؛

[1] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص 122 .

[2] جون هدسون ومارك هرندر، مرجع سابق، ص 574.

ب. استكمال الشروط الاجتماعية و الثقافية من أجل إقامة مجتمع واحد؛

ت. استكمال مجالات التكتل الاقتصادي الأخرى، وفي مقدمتها التكامل النقدي و إصدار العملة الموحدة.

والجدير بالذكر أنه في حالة استعمال عملة واحدة فقط فإن الاتحاد الاقتصادي يتحول إلى اتحاد نقدي، ولعل من أهم الأمثلة التي تحدث عنها التاريخ بشأن الاتحادات الاقتصادية نذكر اتحاد البنلوكس الذي تم تكوينه بعد الحرب العالمية الثانية بين كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ (وهو يمثل حاليا جزء من الاتحاد الأوروبي)، وتعتبر هذه المرحلة من أهمالمر احل في التكامل الاقتصادي، حيث تقوم الدول الأعضاء في هذه المرحلة بتنسيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي الوقوف عند هذه السياسات:

أولا: السياسة الاقتصادية

يتمثل الهدف الأساسي من التكتل الاقتصادي في رفع مستوى الرفاهية، ولبلوغ هذا الهدف لابد من إيجاد سياسات بديلة تساهم في زيادة الرفاهية وهذا على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى المنطقة المتكاملة ككل، وذلك باستخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية كمعالجة إختلالات التوازن في عنصر العمل بالمنطقة المتكاملة عن طريقالبر امج الإنمائية دون الاعتماد على هجرة اليد العاملة[1]

ثانيا: السياسة الاجتماعية

وتتمثل في التنسيق بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية قصد تفاديالاضطر ابات، أي أن الدول التي تتمتع بأجور منخفضة سوف تستفيد من ميزة تنافسية تؤثر على اقتصاديات باقي الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، حيث أن الفوارق في الأجور تدل على وجود فوارق في الإنتاجية الحدية للعمل، حيث تتمثل هذه الأخيرة في الأثر الذي تتركه زيادة وحدة واحدة من العمل على الإنتاج.

الاندماج الاقتصادي التام

يمثل أرقى شكل من أشكال التكتل، بحيث يتم من خلال تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية عموما، سواء كانت سياسات نقدية أو مالية أو غيرها، وهذا يتطلب بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق في سلطتها

سلطات الدول التي يتشكل فيما بينها، و تكون قرارات مثل هذه السلطة ملزمة للجميع، و أن تكون هناك عملة واحدة تتعامل بها الدول المتكتلة في كافة مبادلاتها.

1. على القزويني، مرجع سابق، ص 260

و يزيد هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي عن الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية سواء كانت سياسات نقدية أو مالية أو الاجتماعية للدول الأعضاء، و تندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء و تكون اقتصادا واحدا، و يتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا التكتل الاقتصادي و برلمان و أنظمة تحكم و تصويتو غيرها.

ومما سبق يتبين أن التكتل بكافة صوره المشار إليها في الأعلى، يتضمن اتخاذ العديد منالإجر اءات التي تضمن تحقيقه، و التي يمكن أن تتمثل فيما يأتي:

أ. إلغاء القيود على انتقال السلع بحيث يتم من خلال ذلك حرية حركتها داخل الدول المتكتلة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإجر اءات الإدارية، و بالشكل الذي يؤدي إلى تكوين سوق واسعة؛

ب. إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، وهذا ما ينصرف إلى الانتفاع الكامل من الموارد الر أسمالية المتاحة لدي الدول المتكتلة، بحيث يتاح حرية كاملة في انتقالها داخل هذه الدول، وتقييد حركتها مع العالم الخارجي، وذلك حتى يتم الاستفادة منها في تطوير النشاطات الاقتصادية المحلية، وبالذات الإنتاجية منها؛

ت. إلغاء القيود على حركةالأفر اد بين الدول المتكتلة، وهو من العوامل الهامة في تحقيق الانتفاع الأكبر من الموارد البشرية، بحيث يتم انتقالها بفعل حرية حركتها من المجالات ذات الإنتاجية والعائد والدخل الأقل قبل التكتل إلى المجالات ذات الإنتاجية و العائد و الدخل الأعلى بعد التكتل، وبهذا تتحقق استفادة أكبر للاقتصاديات المتكتلة متمثلة بارتفاع كفاءة استخدام عنصر العمل من خلال زيادة إنتاجيته، ومن ثم زيادة الإنتاج، وارتفاع في دخول العاملين من خلال عملهم في مجالات ذات إنتاجية وعائد ودخل أعلى بعد تحقق التكتل؛[1]

ث. تنسيق أو توحيد السياسات الاقتصادية، ولا شك أن تنسيق السياسات الاقتصادية أو توحيدها في إطار درجة أعلى من التكتل الاقتصادي يعتبرأمر اً هاماً وضروريا لتحقيق التكتل الاقتصادي، وديمومته وتطويره، لأن عدم التنسيق و التوحيد يؤدي بالنتيجة إلى تضارب هذه السياسات وعدم اتساقها بالشكل الذي يؤدي إلى صعوبات تعيق عملية التكتل تعد الاتفاقيات التفضيلية أكثر أشكال التكتلاتانتشار اً حيث يتم تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية و نظام الحصص على السلع مطبقين مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء السلع المعنية بهذه الرسوم إلى أن يتم إعفاء كل السلع ثم ينتقل إلى الاتحاد الجمركي، أما أقل الأشكال انتشارا فهو الوحدة الاقتصادية لأنه يتطلب وحدة سياسية.

1. على القزويني، مرجع سابق، ص 261

خلاصة الفصل

تعد العولمة الاقتصادية والسياسية ظاهرة لنظام عالمي جديد يهدف أساسا الى تحقيق مزيد من الترابط و التداخل بين جميع دول،فهي حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمرا صعبا تحقيقه على الدول منفردة، لذلك أصبح الانضمام إلى تكتل إقليمي أمرا ضروريا لتفادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني :

آليات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: مراحل التطور

إن الوضع الإقتصادي الصعب الذي عرفه العالم عند الحرب العالمية الثانية، وضعف نسبة نمو التجارة العالمية والإقتصادية العالمي ككل أدى إلى ضرورة البحث عن طرق وأساليب لفتح المجال للتبادل التجاري عن طريق إبرام معاهدات في مجال التجارة، فقد تم إبرام معاهدة بين مجمو عة من الدول تهدف إلى تنظيم التجارة العالمية ورفع القيود عنها وهي إتفاقية الـ GATT.

المطلب الأول : من الجات GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC

بعد نجاح مؤتمر بروتن وودز Bretton woods الذي كلل بإنشاء صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD ومؤسسات أخرى فرعية له بما يعرف بالبنك العالمي BM، وبعد محاولة تنظيم شؤون التجارة الدولية وا ٍعادة ترتيب الإقتصاد العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مساعي عديدة لوضع أسس وقواعد تحكم التجارة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي إقترحت إنعقاد مؤتمر دولي تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة التيإقتر احات إنعقاد مؤتمر دولي تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة فقد عقد ممثلي 53دولة مؤتمراً دوليا للتجارة، وكان ذلك في هافانا بكوبا في سنة 1947، حيث تم التوقيع على إتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية إلا أنه لم يكتب لها النجاح.[1]

والجات GATT هي إختصار لعبارة General Agreement on Tariffs and Trade .

إن هذه الإتفاقية كانت تهدف إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية، وذلك في إنتظار إنشاء منظمة عالمية للتجارة التي لم تتجسد على أرض الواقع، فأضحت هذه الإتفاقية ركيزة ثالثة للنظام الإقتصادي العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ومن أبز أهداف إتفاقيات الجات GATT :

1. تحرير التجارة الخارجية الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على إقتصاد السوق الحرة.

وا ٍزالة كافة العراقيل التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية.

2. البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها من خلال حرية تنقل المشاريع الإستثمارية بين مختلف الدول.

3. الرفع على مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة.

[1] مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1996، ص 155.

4تشجيع التنمية الإقتصادية وا ٍستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة الإستغلال الأمثل.

5.تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها البعض مما يحقق توسيع وا ٍستقرار التجارة العالمية.[1]

فهذه الإتفاقية هي ثمرة جهد الدول المتقدمة لخدمة مصالحها الإقتصادية على حساب الدول النامية التي كانت ولا زالت تتخبط في التخلف والدمار الذي خلفه الإستعمار.

المطلب الثاني : أسباب نشأة إتفاقية الـ GATT ومبادئها :

في عام 1941 تعهد الحلفاء الذين حاربوا ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ودول المحور بالعمل على وضع نظام عالمي للتجارة لما بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على أساس التبادل الحر للسلع والخدمات لكنه لم يتحقق على أرض الواقع.

وفي مؤتمر بروتن وودز تكررت المحاولة من جانب الدول المصنعة الكبرى لإنشاء منظمة عالمية للتجارة تنظم المبادلات التجارية الدولية وتسمح بحرية تنقل السلع والخدمات بدون قيود جمركية خاصة بعد تكوين مؤسسات مالية دولية وبسبب فشل كل هذه المساعي وكبديل لها قامت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر جنيف عام 1947 من خلاله تم التوقيع على إتفاقية الـ GATT لتنظيم التجارة الخارجية بين الدول المتعاقدة.[2]

فالدور الرئيسي كان للولايات المتحدة الأمريكية كرائد لصياغة قواعد وأسس نظام تجاري عالمي جديد بإعتبارها قوة عظمى تمتلك مكانة مرموقة في المجموعة الدولية أما فيما يخص الدول النامية التي كانت تمثل 13 دولة مقابل 10 دول صناعية إلا أنها لا تملك نفوذ إقتصادي وسياسي لذلك قوة الدول الرأسمالية في بسط نفوذها كانت بارزة فالقضية هي قضية نفوذ إقتصادي وسياسي.

من أهم أسباب نشأة الإتفاقية هو فشل المساعي الرامية إلى إنشاء منظمة عالمية للتجارة، ومن ثم اللجوء إلى الحل الآخر هو التوصل إلى إتفاق بشأن معاهدة دولية تسمح بتنظيم وتحرير التجارة الدولية من كل القيود والبحث عن أسواق عالمية فالسبب الرئيسي هو عدم التوصل إلى إتفاق لإنشاء منظمة عالمية للتجارة. فظهرت هذه الإتفاقية كبديل مؤقت عن المنظمة من جهة ومن جهة أخرى محاولة الوصول إلى أسواق عالمية لتصديق منتجاتها، وتحرير التجارة الخارجية من كل القيود وا ٍزالة الحواجز الجمركية.

[1] حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1996، ص 13.

[2] THIEBAUT FLORY, L'OMC DROIT INSTITUTIONEL ET SUBSTANTIEL RUXELLES ,1996 ,p4

المبادئ الأساسية للإتفاقية

من أجل تحقيق أهداف الإتفاقية، إلتزمت الدول المتعاقدة على مجموعة من المبادئ التي تضمن تحرير التجارة الخارجية وا زالة الحواجز الجمركية عليها ومن أهمها :

1- الإلتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية:

إن الدولة المتعاقدة ملزمة بعدم اللجوء إلى إستخدام قيود غير جمركية لتقييد الواردات، مثل نظام الحصص الكمية، وتهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في المعاملات التجارية الدولية (مبدأ الشفافية).[1]

2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

لقد نصت المادة الأولى من الإتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على هذا المبدأ الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتحرير التجارة الدولية في إطار الجات ومعناه، هو حصول كل دولة عضو في الجات على كافة المزايا التي يتم الإتفاق عليها بين باقي الأعضاء على المستوى الثنائي، ويستثني من ذلك المزايا التي تمنحها دولتين لبعضهما في إطار أي شكل من أشكال التكامل الإقتصادي مثل الإتحاد الجمركي، في هذه الحالة فقط لا تنتقل هذه المزايا إلى باقي أعضاء الجات.[2]

3- مبدأ المعاملة الوطنية :

ورد في هذا المبدأ في المادة الثالثة من إتفاقيات الجات والذي يقتضي بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل الضرائب أو الرسوم أو القرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتوج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتوج المستورد، بمعنى آخر إلتزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً، دون تمييز ضد سلع دون دولة أخرى.[3]

4- الإلتزام بتجنب دعم الصادرات والتخلي عن الحماية :

إن مبدأ التخلي عن الحماية لا يعني إزالة كل أشكالها إنما هو الإستعداد لدائم إلى تخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية أي تثبيتها والإلتزام بعدم رفعها إلا وفقاً لإجراءات محددة منفق عليها.

---

[1] حسين عمر، الجات والخصخصة، نفس المرجع، ص 13.

[2] محمود يونس، إقتصاديات دولية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية 1999، ص 397.398.

[3] حجير جهاد، المنظمة العالمية للتجارة، الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، فرع النقود والمالية، 1998-1999، ص 44.

إضافة إلى عدم منح إعانة للصادرات، لأن ذلك قد يتسبب في إلحاق الضرر بطرف متعاقد آخر وهذا وفق المادة 16 من الإتفاقية.[1]

5- مبدأ التفاوض في إطار الجات :

إن الجات تدعو إلى ضرورة التفاوض السلمي لحل النزاعات والخلافات حول سياساتها التجارية، ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك سلطة الإجبار في التنفيذ أو الإلتزام أو عدم الإخلال بهذه الإتفاقية على الرغم من إلزاميتها.

6- مبدأ عدم الإغراق :

يقصد به حسب المادة السادسة من الإتفاقية على بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السهر الذي تباع به في بلد إنتاجها وذلك من أجل التغلب على المنافسة في السوق الدولية وقد نصت الإتفاقية على تحريم هذه الممارسات من أجل تحقيق المنافسات المتكافئة، وفي حالة المخالفة تسلط عليها ضريبة في حق البلد المتضرر ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والذي تباع به في مواطن إنتاجها مع إضافة تكاليف أخرى مرافقة لعملية التصدير من رسوم نقل وتأمين وغيرها.[2]

7- الإلتزام بالمعاملة التجارية التفضيلية للدول النامية :

من خلال المادة 18 من الإتفاقية تسمح للدول النامية أن تحمي صناعتها الناشئة من خلال تعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لقيام صناعة معينة كما يسمح لها بإستخدام قيود كمية لإحتواء الخلل في ميزان المدفوعات.

إن أهم مبادئ الإتفاقية كان هدفها تحرير التجارة الدولية تبعاً لرغبات الدول المصنعة الكبرى على حساب الدول النامية، لكن هناك عدة إستثناءات من المبادئ كانت لصالحها في المادة (12) و (19) من الإتفاقية من خلال إستعمال نظام الحصص الكمية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات واللجوء إلى الإجراءات الوقائية لحماية الصناعات المحلية، وإستعمال القيود الموجهة لتسهيل عملية إنشاء فرع لصناعة معينة، وحماية الزراعة ....

[1] حسين عمر، نفس المرجع، ص 6.

[2] فضل علي مثنى، الأثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000، ص 20.

جولات الجات ونتائجها :

لقد عرفت إتفاقية الجات GATT منذ نشأتها سنة 1947 حتى سنة 1994 عدة جولات تجارية وصل عددها 78 جولات وهي مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، هدفها الوصول إلى إتفاق حول المزيد من التخفيض في التعريفات الجمركية وا زالة مختلف العوائق التي تقف أمام التجارة الدولية ومن أم هذه الجولات.

1- جولة جنيف (Genéve) بسويسرا : إستمرت من أكتوبر 1947 إلى جوان 1948 شارك فيها 23 دولة، وأسفرت هذه المفاوضات عن إمتيازات خاصة بالتعريفة الجمركية وتعتبر هذه الجولة بمثابة المفاوضات التأسيسية لإتفاقية الـ .gatt

2- جولة أنسي بفرنسا (Annecy) : إنعقدت بين أفريل وأوت سنة 1949 شاركت فيها 13 دولة، عملياً هي أول جولة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار إتفاقية الـ .GATT

3- جولة توركاي ببريطانيا (Torquay) : إستمرت من سبتمبر 1950 إلى غاية أفريل 1951، شاركت فيها 38 دولة، كانت تسعى لتحقيق المزيد من التنازلات في الرسوم الجمركية 8700 تنازل وا نضمام 4 دول جديدة.

4- جولة جنيف (Genéve) سويسرا : دارت هذه الجولة بين جانفي وماي سنة 1956 وشاركت فيها 26 دولة. إلغاء تعريفات بقيمة 3 تريليون دولار.

5- جولة ديلون بسويسرت (Dillon) إنعقدت بين سنتي 1960 و 1961 وشاركت فيها 26 دولة برئاسة وزير خارجية أمريكا دوجلاس ديلون ثم إلغاء 4000 تعريفة.[1]

6- جولة كينيدي بسويسرا (Kenendy) : إنعقدت ما بين ماي 1964 وجوان 1967 شاركت فيها 62 دولة، تم فيها الإتفاق على تخفيض الضرائب الجمركية المطبقة على لسلع الصناعية بنسبة 50 بالمائة، وتم الإتفاق على نظام خاص بالإغراق ومكافحته.

ومن نتائجها أيضاً حق الدولة النامية في المعاملة التفضيلية، ومنع وضع العراقيل أمامها؛ وتمكينها من إستخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها.[2]

[1] ROLAND SEROUSSI :GATT,FMI ,ET LA BANQUE MONDIALE,LES NOUVEAUX GENDARMES DU MONDE,EDITION DUNOD,PARIS 1994 P30

[2]ROLAND SEROUSSI .OP.CIT.P32

7- جولة طوكيو (1973-1979): إنعقدت بجنيف بسويسرا، وسميت كذلك بسبب إنعقاد المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها في العاصمة اليابانية طوكيو في سبتمبر 1973 شاركت فيها 102 دولة ودامت 6 سنوات، وقد تم التطرق خلابها لمسائل أدرجت لأول في جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كونها تزامنت مع ظروف إقتصادية دولية مختلفة تماماً عما سبق أهمها إنهيار نظام بروتين وودز Bretton Woods حيث أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 أن الولايات المتحدة الأمريكية قد توقفت عن تحويل الدولار إلى ذهب، وهو إلتزام سابق لها، وهذا ما أثر على التجارة الدولية لإرتباطها القوي بالنظام النقدي الدولي، لذا نادى الكثيرون بإتباع سياسة الحماية التجارية لحماية موازين المدفوعات.[1]

وأهم ما جاء في جولة طوكيو هو الإتفاق حول التجارة بدون قيود التعريفات، إنفاق الدعم والضرائب التعويضية، إتفاق حول تراخيص الإستيراد، إتفاق مكافحة الإغراق، وتخفيض التعريفات الجمركية من 7 بالمائة إلى 4،7 بالمائة ، إضافة إلى إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية في تجارتها الدولية.

8- جولة الأوروغواي والطريق إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (1986-1993) :

تعتبر من أهم جولات الجات فمن خلالها أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT.

فمن أسباب إنعقادها تزايد حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وعلى حماية أسواقها المحلية من المنافسة إضافة إلى الحالة التي عرفها الإقتصاد العالمي من الركود التضخمي خاصة بعد جولة طوكيو، وأزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية عام 1982، ومن أهم نتائجها:

- إنشاء منظمة عالمية للتجارة لمؤسسة دولية تشرف على تطبيق إتفاقيات الـ GATT وتضع الأساس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والإقتصادية للدول الأعضاء.
- إلزام الدول المتقدمة بتقديم العون المالي والفني للدول النامية التأكيد على إلتزام الدول المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية للمشاركة في النظام العالمي الجديد.
- إيجاد نظام متكامل لتسوية النزاعات التجارية وتحقيق الشفافية.[2]

[1] أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدانة العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص 75، 76.

[2] ROLAND SEROUSSI , OP , cit . p 40.

بالرغم من كل ما حققته إتفاقية الـ GATTمن تخفيضات في التعريفات الجمركية وا لغاء القيود غير الجمركية وهو ما أدى إلى تقدم وتطور التجارة الدولية إلا أنها عجزت عن بلوغ جميع أهدافها فهي لم تتمكن من حماية مصالح الدول النامية المتعاقدة فيها كون أن الدول المتقدمة في كل مرة تخرق القواعد والمبادئ التي تقوم عليها الإتفاقية وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة النزاعات بين الدول، لذلك بات من الضروري البحث عن آلية أكثر فعالية لتنظيم شؤون التجارة الدولية وهي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.[1]

المطلب الثالث : ماهية وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

تعريف منظمة العالمية للتجارة OMC

التعريف الأول المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتو ي. كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي.

التعريف الثاني : هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمضلة الأمم المتحدة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا القول بأن منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية مثلها مثل كل المنظمات الدولية الأخرى كالصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عنهما من خلال آلية إتخاذ القرارات، فهي تتم بمشاركة كل الأعضاء سواء من خلال الوزارات أو من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات بإتفاق الآراء، أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثيراً في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر OMC منظمة حكومة لذا فإنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.

أهداف المنظمة :

إن المنظمة العالمية للتجارة تصبو إلى تحقيق أهداف عدة يمكن ربطها بالأسباب التي أدت إلى ظهورها، فالأسباب الرئيسية التي أدت إلى الإتفاق بشأن إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الإقتصادية الكبرى، وعليه فإن أهداف هذه المنظمة تتمثل في :

[1] سمير صارم، معركة سبائل الحرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000، ص 25.

[2] محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لإنضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، دراسات إستراتيجية، العدد 18، 1998، ص 10.

- رفع مستوى المعيشة وتحقيق زيادة الإنتاج والإتجار في السلع والخدمات بالشكل الذي يتيح الإستخدام الأمثل لموارد العالم وفقاً لهدف التنمية والحفاظ على البيئة وذلك من خلال الإتفاقيات المعاملة بالمثل والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وا ٍلغاء العوائق التجارية الأخرى.

- الإشراف على تنفيذ مجموعة الإتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسفرت عنها جولة أوروغواي بالإضافة إلى الإتفاقيات المتعددة الأطراف التي هي ملزمة فقط للدول الموقعة عليها.

- تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، فهي تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الإجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح إنشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.[1]

- تحقيق التنمية الإقتصادية لجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75 بالمائة من مجموع الأعضاء، وذلك من خلال مراعاة ظروفها الإقتصادية وتمكينها من الإستفادة من المعاملة التفضيلية.

- الإشراف على الإتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية أو حول تنفيذ بعض الإتفاقيات التي تتعارض مع بعض الدول بسبب ظروف معينة.[2]

- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء من خلال تسهيل المعاملات التجارية بينها وعن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية بين الدول الأعضاء.

- تقوية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

- تقوية الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الدولية من كل القيود.

[1] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار حامد للنشر والتوزيع، الرياض، 2004، ص 42.

[2] البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرية، السعودية، 1997، ص 8.

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للمنظمة OMC

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقية الـ GATT ، التي كانت تفتقر للأجهزة التي تميز المنظمات الدولية ، وتعمل هذه المنظمة على بلوغ جملة من الأهداف ، التي تمت الإشارة إليها في المبحث السابق، وهي تصب كلها في إتجاه واحد وهو تحرير التجارة العالمية من كل العراقيل والقيود التي تقف في وجهها، ولأجل هذا الهدف أوكلت عدة مهام لهذه المنظمة، كما أعطيت لها عدة صلاحيات لإجبار الأعضاء على احترام المبادئ الأساسية للإتفاقيات التي تم التوصل إليها، لذلك فإن طريقة تسيير هذه المنظمة تتلاءم والأهداف المسطرة لها، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح كيفية عملها وذلك من خلال ما يلي :

المطلب الأول : الأجهزة العامة للمنظمة العالمية للتجارة :

كما تمت الإشارة إليه، فإن المنظمة العالمية للتجارة، هي منظمة دولية تقوم بعدة وظائف في مجال التجارة الدولية، حيث تسهر على حماية المبادئ الأساسية للمعاملات التجارية، التي تم الإتفاق بشأنها، لذلك جاء هيكلها التنظيمي بالعناصر الأساسية التالية :[1]

1- المجلس الوزاري : يعتبر هذا المجلس الهيئة الرئاسية للمنظمة العالمية للتجارة، إذ يعتبر رأس السلطة في هذه المنظمة، ويتكون من وزراء أو ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بالمنظمة، ويجتمع المجلس الوزاري مرة كل سنتين على الأقل، ويقوم هذا المجلس بتنفيذ وظائف المنظمة واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى إتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في إطار الإتفاقيات والإجراءات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى إتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في إطار الإتفاقيات متعددة الأطراف، بناء على طلب الدول الأعضاء.

وقد انعقد أول مجلس وزاري في ديسمبر 1996في سنغافور ا، بينما آخر مجلس وزاري انعقد حتى الآن في الدوحة بقطر في نوفمبر 2001.

2- المجلس العام : يتألف من ممثلي جميع الأعضاء، ويقوم بالوظائف التي يسندها له المجلس الوزاري، كما أنه يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، ويجتمع عند الحاجة، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتولى مهام هيئة فض النزاعات ومهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

[1] THIEBAUT FLORY .OP.CIT.PP.17-19.

آنظر كذلك، أسامة المجدوب: الجات، من هافانا إلى مراكش، بيروت، الدار المصرية اللبنانية، ص 79.

3- أمانة المنظمة: تتمثل مهمتها في القيام بجميع المسائل الإدارية المرتبطة بالمنظمة وهي تضم جميع الموظفين فيها بما فيهم المدير العام,و يدخل ضمن صلاحيات المدير العام تقديم التقرير السنوي الى لجنة الموازنة المالية و الإدارة وكذا مشروع الميزانية لفحصها و تقديم توصياتها المتعلقة بالموضوع الى المجلس العام

المطلب الثاني : الأجهزة المتخصصة للمنظمة العالمية للتجارة :

المجالس الرئيسية : وهي عبارة عن مجالس تتفرع عن المجلس العام، وهي مجالس متخصصة، وهي كما يلي :[1]

- مجلس التجارة في السلع : يسهر هذا المجلس على تطبيق جميع الإتفاقيات التي تم التوصل إليها ومتعلقة بالتجارة في السلع والمنتجات، بالإضافة إلى التعديلات التي طرأت على بعض المواضيع كتحسين وتنظيم التجارة في مجال السلع.

- مجلس التجارة في الخدمات / يعتبر هذا المجلس بمثابة الجهاز التنفيذي لإدارة الإتفاقية المتعلقة بالتجارة في الخدمات، وتنفيذها من خلال التزامات الدول الأعضاء.

- مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية : يسهر هذا المجلس على تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية، التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات جولة الأوروغواي، بحيث أنه يهتم بالبحث في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

- اللجان الفرعية : هنالك أربعة لجان فرعية وهي :[2]

-1 لجنة التجارة والبيئة : تهتم هذا اللجنة بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

-2 لجنة التجارة والتنمية : تهتم هذه اللجنة بالتنمية، لذلك فهي تركز على الإهتمام بدول العالم الثالث وخاصة الدول الأقل نمواً .

-3 لجنة القيود الخاصة بميزان المدفوعات : تقدم هذه اللجنة الإستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهدف ترتبط بميزان المدفوعات.

[1] ROLAND SEROUSSI.OP.CIT.P.60.

[2] علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي وتقنين نهب العالم الثالث, دار النهضة, القاهرة, 1997 ص 339.

4- لجنة الميزانية والمالية : تشرف هذه اللجنة على المسائل الداخلية للمنظمة، والخاصة بالميزانية، حيث إن حصة كل عضو في المساهمة تكون بالتناسب مع أهمية تجارته الخارجية، فقد بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية 15.7 بالمائة من ميزانية المنظمة العالمية للتجارة في حين تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5 بالمائة من ميزانية المنظمة.

5- جهاز تسوية المنازعات : يعتبر هذا الجهاز من أهم أجهزة المنظمة العالمية للتجارة، حيث يصدر أحكاماً ملزمة للأطراف المتنازعة، وهو يشمل كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات بشكل متكامل.

6- آلية مراجعة السياسات التجارية : تعتبر هذه الهيئة من أهم الأجهزة للمنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب جهاز تسوية المنازعات، وقد أنشأت هذه الهيئة لغرض مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، وذلك من أجل تشجيع الدول الأعضاء بالمنظمة على الإلتزام بمبدأ الشفافية.

ونظراً لأهمية هذه الهيئة فقد خصصنا لها هي الأخرى المطلب الثالث من هذا المبحث وذلك لمزيد من التفصيل. [1]

واستناداً لما سبق يمكننا عرض نموذج من الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من خلال الشكل التالي :

[1] علي إبراهيم، المرجع السابق، ص 339.

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة الدولية

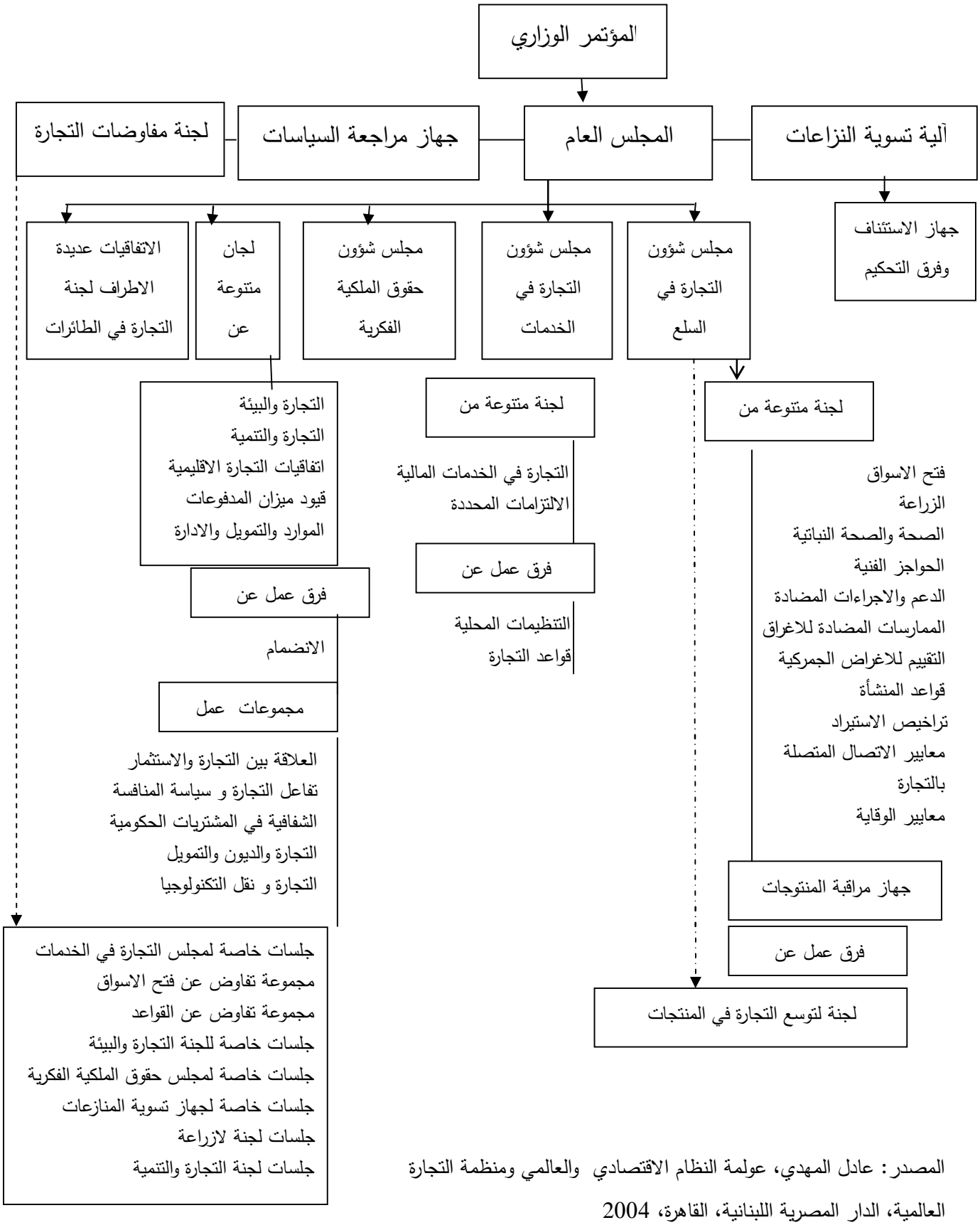

المصدر: عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي والعالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004

المبحث الثالث : مهام وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر موضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من المواضيع الهامة بالنسبة للعديد من الدول، والإنضمام إلى هذه المنظمة يعني الموازنة بين الحقوق والإلتزامات، حيث أن البلد العضو يتمتع بالمزايا التي يمنحها له الأعضاء الآخرون، وفي المقابل عليه تقديم الإلتزامات بفتح أسواقه والإلتزام بالقواعد، هذه الإلتزامات هي ثمرة المفوضات الخاصة بالانضمام.

إن قرار الإنضمام يجب أن يكون وسيلة للاستفادة من الفرص المتاحة، وليس هدفاً في حد ذاته، ذلك أن الإتفاقيات التجارية من شأنها أن تحسن من فرص النفاذ إلى الأسواق في مجال السلع والخدمات، وهذا ما قد يحسن من تجارة البلد العضو .. لكن حتى يتمكن البلد من أن يصبح عضواً بهذه المنظمة، عليه اتباع مجموعة من الإجراءات ذلك أن هذه المنظمة تختلف عن المنظمات الدولية كما رأينا في الفصل السابق، إذ أنها منظمة تمثل إطار للتفاوض على التزامات تعاقدية حكومية تخص العلاقات التجارية متعددة الأطراف.

ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث، إلى أهم الإجراءات التي يقوم بها البلد الذي يرغب في الإنضمام إلى هذه المنظمة.

المطلب الأول : مهام المنظمة العالمية التجارة :

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة هيئة حقيقية عكس اتفاقية الـ GATT ، التي كانت عبارة عن اتفاقية مؤقتة، وبهذا تتولى هذه المنظمة قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، خاصة في بعض المجالات التي لم يتم الإتفاق حولها بشكل نهائي، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي لم يتم التطرق إليها كقطاع المحروقات مثلاً .

وبهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية :[1]

1 تسهل هذه المنظمة تنفيذ وا ٍدارة أعمال هذه الإتفاقية والإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2. تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلاً حول بعض الأمور، التي تم الإتفاق عليها خلال جولة الأوروغواي كقطاع الخدمات مثلاً، الذي تم تأجيل الإتفاق حول كل جوانبه في جولة

[1] أسامة المجدوب: الجات ومصر، البلدان العربية، مرجع سابق، ص 96-95.

الأوروغواي إلى المفاوضات، التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية .

ج- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الإتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الإستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة الأوروغواي.

د- متابعة ومرتقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول، والتي تتم وفقاً لفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة، والهدف من ذلك هو الإطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الإتفاقيات، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية، من خلال تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الأعضاء، وا عطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.

هـ – التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الإقتصاد العالمي، شاملاً جوانبه المالية والنقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

هذه مجمل المهام التي أوكلت إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي غيرت ملامح الإقتصاد العالمي بعد ظهورها، وذلك من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية بين عدد من البلدان التي تسعى للإستفادة تختلف من دولة لأخرى، وذلك بسبب اختلاف القوة الإقتصادية لهذه الدول.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة:

إن طلب الإنضمام إلى هذه المنظمة، يمر بعد مراحل إليها فيما يلي:[1]

1. تقديم طلب عضوية المنظمة : إن أول ما يبدأ به للحصول على عضوية هذه المنظمة، هو تقديم طلب العضوية، وذلك بإتباع الإجراءات القانونية التي تنص عليها أحكام المادة 12، من اتفاقية المنظمة، حيث تقوم الدولة الراغبة في الإنضمام، بتقديم طلب العضوية إلى المدير العام للمنظمة عن طريق سكرتاريتها، التي تقوم بتوزيعه على جميع أعضاء المنظمة، بعد ذلك يقوم المجلس العام بدراسة وبدقة

[1] محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، قواعد الإنضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001، ص 05.

طلب الإنضمام وفحصه واتخاذ قرار بشأن تشكيل لجنة أو مجموعة العمل، حيث يستطيع أي عضو مهتم أن يشارك فيها.

تقوم مجموعة العمل بترتيب الجدول الزمني لمفاوضات الإنضمام، فبمجرد تشكيل لجنة العمل يتم التشاور مع الدولة الراغبة في الإنضمام، بشأن البرنامج الزمني، والذي يتضمن موعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، هذه المذكرة تقدمها الدولة الراغبة في الإنضمام، وتحتوي على الجوانب الخاصة بالسياسة التجارية والإقتصادية التي لها علاقة باتفاقيات المنظمة.

بعد ذلك تقوم مجموعة العمل بفحص طلب الإنضمام على أساس المذكرة المقدمة، حيث يتم مناقشة مدى ملائمة السياسة التجارية والإقتصادية للدولة طالبة العضوية، واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

للإشارة فإن هناك مساعدات فنية خاصة بالإنضمام[1]، يتم تقديمها إلى البلد الراغب في الإنضمام من خلال سكرتارية المنظمة، كما يمكن أن تقدم من خلال أعضاء المنظمة، بالإضافة إلى هذه المساعدات، هناك مدة زمنية كافية تمنح لكل من طالب العضوية، ومجموعة العمل لإعداد أنفسهم بشكل جيد لمفاوضات الإنضمام، وخلال هذه المدة التي تمتد ما بين التوزيع الرسمي للوثائق الخاصة بالإنضمام، ومن خلال هذه المدة التي تمتد ما بين التوزيع الرسمي للوثائق الخاصة بالإنضمام، وخلال هذه المدة التي تمتد ما بين التوزيع الرسمي للوثائق الخاصة بالإنضمام، واجتماعات مجموعة العمل، تقوم سكرتارية المنظمة بفحص مدى توافق مذكرة الإنضمام مع اتفاقية المنظمة، حيث تقوم بإخطار الدولة طالبة العضوية وأعضاء مجموعة العمل بوجهة نظرها.

2. تقديم مذكرة السياسة التجارية ومناقشتها : بعد تقديم طلب الإنضمام إلى المنظمة، تقوم الدولة طالبة العضوية بإعداد مذكرة، تحتوي على أهم السياسات المتعلقة بالجوانب التجارية وتقدمها إلى أعضاء المنظمة، وذلك كما يلي:

2.أ- تقديم المذكرة : تقوم الدولة طالبة العضوية، بعد تقديم طلبها للإنضمام إلى المنظمة بتقديم مذكرة السياسة التجارية، التي تتضمن شرح لنظام التجارة الخارجية، وكذلك الجهاز الإداري، حيث يتم استعراض مدى مطابقة هذا النظام مع اتفاقيات التجارة العالمية. [2]

وبهدف تسهيل إجراءات الإنضمام، قامت سكرتارية المنظمة بإعداد المنظمة بإعداد نموذج خاص بالسلع، وآخر خاص بالخدمات، ونموذج يتعلق بالحواجز الفنية للتجارة، وآخر بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

[1] L'accessiion a L'omc , ministere du commerce , 2001 , pp. 14-16

[2] BEANGERE TAXIL. OP,CIT,150.

هذه النماذج تساعد الدولة طالبة العضوية في تقديم وعرض سياستها التجارية أمام أعضاء المنظمة، بالشكل الذي يسهل مقارنة السياسات الحالية بقواعد السلوك التجاري، وفقاً لإتفاقيات المنظمة.

2.ب- مناقشة المذكرة : بعد إستلام سكرتارية المنظمة لمذكرة السياسة التجارية المقدمة من قبل الدولة طالبة العضوية، يتم توزيعها على كل الدول الأعضاء بالمنظمة تمهيداً لبداية مناقشتها مع أول إجتماع لمجموعة العمل، أين يتم توجيه أسئلة كتابية وشفوية للدولة المعنية، بهدف الحصول على المزيد من التوضيحات حول السياسة التجارية الحالية، التي تعتمدها، وعن خططها المستقبلية لتعديل أو تغيير بعض السياسات التي لا تتوافق وا إتفاقيات المنظمة.

3. تقديم الإلتزامات : بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية ومناقشتها، تقوم الدولة طالبة العضوية بعرض جداولها الأولية الخاصة بالتنازلات في شكل مسودة، حيث تقوم بإجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء التجاريين الأساسيين.

للإشارة فإن أي بلد عضو بالمنظمة، له الحق في أن يجري مفاوضات ثنائية مع الدولة طالبة العضوية، والنتائج التي يتم التوصل إليها، أي التنازلات التي يتم الإتفاق عليها، تلتزم بها الدولة طالبة العضوية، وتكون إتجاه كل الدول الأعضاء، وهذا بتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

إن التنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية، هي نتيجة المفاوضات الثنائية التي تجريها مع عدد من الدول الأعضاء، وتتم المفاوضات حول السلع والخدمات كل مجال على حدى، وبعد التوصل الى تحديد التنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية من خلال المفاوضات الثنائية، يتم مراجعتها في إطار متعدد الأطراف.

4. موافقة المجلس العام : بعد الإنتهاء من المفاوضات على جداول السلع والخدمات، تقوم مجموعة العمل بإرسال التقرير الذي يتضمن نتائج التشاور، مرفقاً بمسودة القرار وبروتوكول الإنضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري بهدف الموافقة عليه، ذلك أنه وبعد تبني طلب المنظمة والمؤتمر الوزاري بهدف الموافقة عليه، ذلك أنه وبعد تبني طلب المنظمة والمؤتمر الوزاري لتقرير لجنة العمل.

والحصول على الموافقة على مسودة القرار بغالبية ثلثي (2/3) الأصوات، فإن بروتوكول الإنضمام يدخل حيز التنفيذ بعد 30 يوم من تاريخ موافقة الدولة طالبة العضوية.[1]

[1] L'accessiion a L'omc.OP,CIT.P,80.

المطلب الثالث: التفاوض حول التنازلات والإلتزامات :

يتم التفاوض على عدة مجالات، منها ما هو خاص بالسلع ومنها ما هو خدمات بالخدمات، وفي كلتا الحالتين، فإن الدولة طالبة العضوية وعند قبولها للتنازلات في قطاعات معينة، فإنها مجبرة على الإلتزام بها أمام كل أعضاء المنظمة، حتى الأعضاء الذين لم يشاركوا في المفاوضات، ويتم التفاوض حول التنازلات والإلتزامات لكل مجال على حدى وذلك كما يلي:[1]

1. في مجال السلع: تقوم الدولة طالبة العضوية بعرض جداولها الأولية الخاصة بالتنازلات والالتزامات، حيث تقوم بإعداد عرض التثبيت الجمركي، ويتم توزيعه على الدول الأعضاء تمهيداً لمفاوضات ثنائية أو جماعية، التي تركز بصفة مباشرة على التعريفة الجمركية، حيث يتم تقديم طلبات الى الدول الراغبة في الإنضمام، بتثبيت التعريفة الجمركية للسلع التي تهم الدول الأعضاء.

وبسبب أهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات، فإنه على الدول طالبة العضوية أن تراعي ظروفها الإقتصادية عند تقديم التنازلات، ويجب عليها أن تأخذ عدة معايير بعين الاعتبار أهمها :

1-1- حماية الإنتاج الوطني: إن الوسيلة السهلة لحماية الإنتاج والصناعة الوطنية، في ظل اتفاقيات التجارة العالمية، هي التعريفات الجمركية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تتميز غالباً بضعف اقتصادها وجهازها الإنتاجي، وبالتالي فعلى الدولة الراغبة في الإنضمام إلى المنطقة، أن تراعي احتياجات الصناعة الوطنية الحالية والمستقبلية، أثناء قيامها ببحث التثبيت الجمركي، وعليه يجب على هذه الدولة، أن تضمن تعريفة جمركية عند معدلات مناسبة، تسمح بحماية النسيج الوطني خاصة في المدى القصير والمتوسط، وذلك أن الصناعة في الدول النامية بصفة عامة لم تصل مرحلة النضج، وهي غير قادرة على منافسة المنتجات الغربية خاصة في المدى القصير.

1-2- المحافظة على الحصيلة الجمركية :تلعب التعريفة الجمركية دوراً هاماً في حجم الحصيلة الحكومية خاصة في الدول النامية، لهذا يجب على الدولة طالبة العضوية أن تراعي هذه الآثار، وتحاول العمل على إبقاء بعض البنود الجمركية مرتفعة لتحقيق هدف الحصيلة الحكومية المقبولة، وفي بعض الحالات بمقتضي تحقيق هذا الهدف إعادة هيكلة التعريفة الجمركية، بخفض بعض بنودها وزيادة البعض الآخر.

[1] محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، مرجع سابق، ص 05.

أنظر كذلك : L'accessiion a L'omc.OP,CIT.P 17

1-3- طرق تثبيت التعريفة الجمركية: في إطار مفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكن اعتماد ثلاثة طرق لتثبيت التعريفة الجمركية وهي:[1]

أ. التثبيت على النسب الحالية المطبقة.

ب. التخفيض ثم التثبت الجمركي، ويتم ذلك استجابة لضغوطات الشركاء التجاريين.

ج. التثبيت علة حدود عليا عن النسب المطبقة حالياً، هذا الأسلوب يعطي حرية للحركة في المستقبل في إمكانية زيادة التعريفة الجمركية، دون الرجوع إلى الأطراف الأخرى، ويعتبر هذا الأسلوب الطريقة الوحيدة لتعديل وزيادة التعريفة الجمركية المثبتة بعد تقديم الإلتزامات وا إقرارها.

2- في مجال الخدمات: رغم أن مبادئ إتفاقية التجارة في الخدمات، تختلف عن التجارة في السلع، نتيجة لاختلاف طبيعة كيفية انتقال الخدمات من دولة لأخرى، إلا أنه فيما يخص التفاوض حول جداول التنازلات، فيتم بنفس الطريقة في حالة السلع، حيث تقوم الدولة طالبة العضوية بتقديم تنازلاتها والتزاماتها في مجال الخدمات، ويتم التفاوض عليها بنفس الطريقة بالنسبة للسلع.

وتقوم الدولة الراغبة في الإنضمام بتقديم تتضمن التزاماتها في الخدمات، وتحتوي على ما يلي :

أ. القطاعات والقطاعات الفرعية الخدمية، التي يتم فتحها أمام الموردين الأجانب.

ب. شروط النفاذ للأسواق لكل خدمة أو قطاع فرعي، وذلك في حدود ما ورد ف المادة "18" من الإتفاقية.

كما يجب على الدولة الراغبة في الانضمام أن تعطي اهتماماً كبيراً لعدة نقاط، عند إعداد جداول التنازلات والتفاوض حولها، ومن أهم هذه في مجال الخدمات نذكر:

2-1- قدرة الخدمات الوطنية على المنافسة : بحيث ان اتخاذ أي قرار بخصوص فتح قطاع خدمي أو فرع منه، يجب أن تسبقه دراسة حول إمكانية وقدرة هذا القطاع على المنافسة، خاصة أمام الخدمات الأجنبية المتقدمة، وكذلك مدى وجود تشريعات وطنية منظمة في مجال تلك الخدمة، حيث تساعد تلك الدراسة في اتخاذ القرار السليم بشأن فتح المجال للمنافسة في تلك الخدمة أم لا.

2-2- الآثار على الاقتصاد الوطني : يجب مراعاة الآثار الناجمة على الاقتصاد الوطني، أثناء فتح مجال أو قطاع خدمي للمنافسة العالمية، ذلك أن هناك أثار إيجابية وأخرى سلبية قد تنجم عن تلك المنافسة، ففي بعض الحالات يكون من المناسب إدراج قطاع خدمي معين ضمن قائمة التنازلات، وذلك

[1] محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، مرجع سابق، ص 06.

بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية فيه وتطويره، بالإضافة إلى بعض الآثار الإيجابية الأخرى على الاقتصاد الوطني، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتحسين معدل العمالة، وتحسين أداء الخدمات الحالية.

2-3- التحرير التدريجي : إن من أهم الالتزامات في اتفاقية الخدمات هو التحرير التدريجي، بمعنى أن الدول المشاركة في المفاوضات نشارك في جولات لاحقة من المفاوضات، لأجل تنفيذ التزاماتها بالتحرير التدريجي. [1]

وفي هذا الصدد فإن الاتفاق يقضي بأن تراعي جولات المفاوضات القادمة، المرونة المناسبة للدول النامية في تحرير تجارة الخدمات، من خلال فتح قطاع الخدمات أمام المنافسة الأجنبية بدرجة أقل مما تلتزم به الدول المتقدمة، وفتح أسواقها تدريجياً وفق أوضاعها التنموية.

إن الخطوات التي تم التطرق إليها بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، لا يشترط أن تتم على التوالي وحسب التسلسل الذي قدمت به، بل يمكن أن تكون متداخلة وفقاً لظروف كل حالة. وبعد انتهاءها يعكس تقرير لجنة العضوية وبروتوكولات الانضمام تفاصيل الشروط المختلفة التي تم الاتفاق عليها، بالإضافة إلى جداول الالتزامات الخاصة بالتثبيت الجمركي وفتح القطاعات الخدمية والقطاعات الفرعية، وذلك بعد إقراراه واعتماده في المجلس العام للمنظمة.

[1] محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، مرجع سابق، ص 07 – 08 .

خلاصة الفصل

إن إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة كبديل لفترة تقرب من نصف قرن من الزمان لمنظمة التجارة العالمية كان وراءه الهيمنة الاقتصادية و السياسية للولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الأربعينات و ما تلاه من عقود، ثم كانت الموافقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 كنتيجة لتنامي القوى السياسية و الاقتصادية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدءا من عقد الستينات و التي هدفت من إنشاء المنظمة إلى تهذيب الممارسات التجارية لنظام الرأسمالي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية و التي اعتادت أن تجعل نفسها خصما و حكما في نفس الوقت و ذلك تجاه النزاعات التجارية

لذلك وجب على الدول النامية أن تسعى و تكافح للحصول على ما تريد وعلى تحقيق مطالبها، و قد آن الأوان لها أن تواجه التحديات الجديدة من خلال المزيد من التكتلات الإقليمية لتوجيه مواقفها و تجميع جهودها، من أجل رفع قدراتها التفاوضية من خلال برامج عمل موسعة يتم إقرارها سلفا، مع ضرورة الإعداد الفوري لمجموعة المفاوضين الأكفاء وبكثرة عددية تتكافأ مع وفود الدول المتقدمة.

الفصل الثالث :

تحديات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

تميزت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بمراحل متعددة، وهذا في ظل النظام المتبع، فمرحلة الاستقلال تميزت بسياسة تدخل الدولة في التجارة الخارجية عن طريق حماية المنتجات المحلية وفرض رقابة على التجارة الخارجية، وهذا في ظل استراتيجية التنمية المبنية على النهج الاشتراكي، أما في فترة السبعينات فتميزت باحتكار التجارة الخارجية بصفة شبه كلية، وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار البترول مع نهاية سنة 1986م جاءت مرحلة التحرير التدريجي ابتداءاً من سنة 1994م، حيث تبنت الجزائر سياسة انفتاح تجاري تدريجي.

و في إطار التحرر التجاري تسعى الجزائر للاندماج في الإقتصاد العالمي، من خلال توقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2005 م، واتفاق الدخول إلى المنطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009، بالإضافة إلى محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا بغرض تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مرحلة الرقابة والاحتكار للدولة للتجارة الخارجية (63 – 1989)

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأولى لتدخل الدولة في التجارة الخارجية بحيث تميزت هذه الفترة بإتباع سياسة تجارية مستقلة من خلال فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية خاصة على الواردات وتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي:

أ. في مجال نظام الحصص والتجمعات المهنية لشراء: في إطار نظام الرقابة الكمية عملت الحكومة الجزائرية على إصدار مراسيم تنفيذية، والتي كان الهدف منها ما يلي:[1]

- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية؛
- تحسين وضعية الميزان التجاري في ظل احتياطي صرف متدني؛
- إعادة توجيه الواردات حسب الاحتياطات الوطنية؛
- كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.

ب. في مجال مراقبة الصرف : قامت الجزائر في هذه الفترة بنظام يسمح بإستقرار سعر الصرف، وهذا في ظل المرحلة التي تميزت برفع وتيرة التنمية

ج. في مجال الرسوم الجمركية : تميزت الرسوم الجمركية بنوعين أساسين هما :

الرسوم الجمركية حسب المنشأ : وتنقسم هذه الرسوم إلى :

تعريفة مخفضة : خاصة بفرنسا حتى تستفيد من خط القرض الفرنسي الممنوح آنذاك.

تعريفة جمركية مشتركة : وهي رسوم خاصة بالدول التي تربط مع الجزائر اتفاقيات تجارية.

تعريفة جمركية خاصة : وهي تعريفة استحدثت سنة 1968م خاصة بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

[1] صالح توني وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970–2002)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04، 2006، ص 32.

رسوم جمركية حسب طبيعة السلعة : لقد تم وضع أول تعريفة جمركية سنة 1963م والتي ميزت ثلاثة أنواع من السلع :[1]

- السلع التجهيزية والمواد الأولية بنسبة 10 % ؛
- السلع النصف مصنعة بنسبة تتراوح مابين 5 % إلى 20 %؛
- السلع النهائية بنسبة تتراوح بنسبة تتراوح مابين 15 % الى 50 %؛

وكان الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع القطاع الصناعي.

د. في مجال تراخيص الاستيراد :

حيث تم إصدار تراخيص الاستيراد وذلك سنة 1964 وتنقسم هذه التراخيص إلى ما يلي:

نظام الحضر الكمي : ويتم تحديد كمية السلع المستوردة وعدم تجاوزها

نظام الحضر النوعي : ويرتبط بنوع السلعة أو بلد المنشأ

أهداف السياسة التجارية منذ الاستقلال :

ميزت هذه المرحلة بمجموعة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي[2] :

- حماية المنتج الوطني من الأهداف من المنافسة الأجنبية.
- ضمان تموين المؤسسات الإنتاجية الوطنية بكل ما يلزمها من واردات.
- تقوية الموقف التفاوضي الجزائري في الاستيراد والتصدير.

رغم الإجراءات التقييدية المتبعة خلال هذه الفترة فان وضعية الميزان التجاري تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب بينة الفائض والعجز .

[1] فلة عاشور انعاكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، 2012، ص 487.

[2] فلة عاشور المرجع السابق، ص 487.

وتميزت هذه المرحلة باحتكار التجارة الخارجية بصفة كلية وذلك من خلال المخطط الرباعي الأول الممتد من سنة 1970 الى سنة 1973، وكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر تنص على ما يلي :

- منع حق احتكار التجارة الخارجية للمؤسسات العمومية بهدف التحكم في التدفقات التجارية وجعلها تساير سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكنتيجة لذلك أصبحت حوالي 20 مؤسسة تحتكر أكثر من 80 % التجارة الخارجية ومن بين هذه المؤسسات الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وا ٍنتاجه ونقله وتحويله وتسويقه.
- منح الرخص الإجمالية للاستيراد للمؤسسات العمومية صاحبة الاحتكار وعدم تدخل القطاع الخاص و الأجنبي في جميع العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، حيث تم تقسيم عمليات الاستيراد الى ثلاثة أشكال هي :

- سلع تخضع لنظام الحصص؛
- سلع محررة الاستيراد؛
- سلع تخص نظام الرخص الإجمالية للاستيراد.

مع بداية سنة 1978م تم إقصاء كل الخواص من عمليات التصدير، بالإضافة الى حضر عمليات الاستيراد وحل كل المؤسسات الخاصة المصدرة والمستوردة، كما تم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية، وهذا بهدف حماية الاقتصاد الوطني.

كما تميزت هذه المرحلة بصدور القانونية الأساسيين وهما القانون (78-02) والقانون (88-29)

أولاً : تنظيم التجارة وفق القانون رقم (78-02): تتمثل الإجراءات التي ميزت هذا القانون في ما يلي:[1]

- تجسيد احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- وقف نشاط كل المؤسسات الخاصة التي تمارس التجارة الخارجية بكل أنواعها.
- إلغاء الوساطة التجارية سواءاً بالنسبة للمحليين أو الأجانب.

كما تم تدعيم هذا القانون بمرسوم رئاسي يتضمن مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي:

[1] سباع خميسي، أثر التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 128.

- عدم التوجه الى الاستيراد قبل استنفاذ حصة السوق المحلية.
- تتم المفاوضات على مستوى التراب الجزائري، إلا في حالة الرخصة الخاصة.
- تتم المشتريات مع البلدان التي لها اتفاقيات تجارية مع الجزائر وبأولوية وشروط متساوية.
- كل عمليات الاستيراد للسلع والخدمات تبرر بشروط تفصيلية لعملية الإئتمان.

رغم هذه الإجراءات بقي الاقتصاد الجزائري يعاني من سوء التنظيم، كما أن ارتباط مداخيل الدولة بأسعار البترول والتذبذبات التي ميزت هذه الفترة، أثرت على تلبية الطلب الداخلي من الاحتياطات الضرورية للاستهلاك، وهذا ما عجل بصدور القانون رقم (88-29).

ثانياً : تنظيم التجارة الخارجية وفق القانون رقم 88-29

تميزت مرحلة اعادة الهيكلة خلال الفترة 1980-1982 باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الذي كان محل جدال، خاصة مع تراجع أسعار البترول 22.11 دولار للبرميل سنة 1985 م إلى 14.88 دولار للبرميل سنة 1986م، وعجز الميزان التجاري، وهذا ما عجل بصدور القانون رقم 29/88 والذي جاء بإجراءات جديدة تهدف إلى ما يلي:

- تقديم مبدأ الأولوية في المبادلات التجارية الخارجية .
- ترقية الصادرات وتنويعها.
- العمل على تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي.
- التقليص من الواردات وتخفيض تكاليف الاستيراد.
- العمل على تنويع مصادر التموين الوطني.
- محاولة تنظيم دخول المؤسسات الخاصة والعمومية إلى الأسواق الأجنبية. [1]

وهذا يمكن أن هذا القانون جاء للتقليل من احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنح بعض الحرية في ممارسة التجارة الخارجية لبعض المؤسسات الخاصة.

[1] سباع خميسي، المرجع السابق، ص 128.

المطلب الثاني : مرحلة التحرير التجارة الخارجية خلال الفترة 1990 – 2017.

في نهاية هذه المرحلة ظهرت مجموعة من المشاكل والصعوبات وخاصة بعد الأزمة النفطية سنة 1986 أين ارتفع مستوى المديونية الخارجية إلى 2532 مليار دولار أمريكي، وكانت كل المؤشرات الاقتصادية تدل على خطورة الوضع، بحيث سجل الناتج المحلي الخام معدل نم سالب قدر بـ (3.1- %)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1.7 % من PIB، كما تم تسجل عجز في الميزان التجاري بلغ قدره (1825) مليار دج.

مما دفع بالسلطة الجزائرية الى التفكير في أسلوب جديد يحقق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال إصلاح قطاع التجارة الخارجية وأهم ما ميز هذا الإصلاح أنه مر بثلاثة مراحل أساسية وهي:

مرحلة الأولى : التحرير التدريجي أو المقيد لتجارة الخارجية (1990-1991)

إبتداءاً من سنة 1989م قامت السلطات بتنفيذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري، من خلال قيود الإستيراد المركزية وحل محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والإئتمان لكل شركة لإستعماله حسب تقديره الخاص.

يعتبر قانون المالية التكميلي سنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير من خلال نقل اختصاص تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية الى مجلس النقد والقرض وفي سنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير من خلال نقل اختصاص تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية الى المجلس النقد والقرض وفي سنة 1991 تم إصدار تشرع خفض من احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك من خلال فتح مجال الاستيراد والتصدير لتجار الجملة والوكلاء المتعمدين لدى البنك المركزي. [1]

ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي تمت خلال فترة بداية التسعينات في ما يلي:[2]

- التحرير الجزئي للاقتصاد، من خلال قانون ضبط الأسعار 12/89 في جويلية 1989م، الذي يهدف الى تخلى الدولة عن دعم بعض السلع، وتطبيق الأسعار الحقيقية.
- صدور القانون رقم 10/90 في أفريل 1990م الذي كان يهدف الى فتح الاقتصاد الوطني أمام الخواص، وا لغاء التمييز الذي كان بين القطاع العام والخاص.

المرحلة الثانية: مرحلة العودة الى التقييد ومراقبة التجارة الخارجية (1992-1993)

[1] فيصل لوصيف، أثر السياسات التجارة الخارجية على التنمية والاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2014/2013، ص 139.

[2] فيصل لوصيف، المرجع السابق، ص 139.

مع بداية سنة 1992 تعرضت الجزائر إلى مرحلة صعبة تمثلت في إختلالات هيكلية عميقة تمثلت في ما يلي :

- ندرة في الموارد بالعملة الأجنبية.
- المديونية الخارجية.
- التضخم.
- عجز الميزانية.

وهذا ما دفع بالسلطات الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي:

- تشديد القيود على النقد الأجنبي.
- توسيع نطاق حظر الواردات
- إنشاء لجنة AD-HOC (تابعة عمليات التجار ة الخارجية أين فرقت بين السلع الإستراتيجية أين فرقت بين السلع الإستراتيجية والسلع المحظورة).

كما نص قانون المالية لسنة 1992م على مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي:[1]

- تخفيض عدد معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدلاً إلى 7 معدلات، كما تم تخفيض المعدل الأقصى من 120 % إلى 60 %.
- تصنيف الرسوم الى معدلات دنيا على واردات المواد الأولية، ومعدلات متوسطة على واردات المنتجات النصف مصنعة، ومعدلات مرتفعة على المنتجات النهائية.

بالإضافة إلى صدور قانون بنك الجزائر لسنة2007الذي ألغى القوانين القديمة المعمول بها وأضاف عدة تعديلات لتنظيم التجارة الخارجية وهو قانون رقم 2007/01

[1] موسى مغنية، أثر التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 11، ص 134.

المبحث الثاني : التبادل التجاري الإقليمي والدولي للجزائر .

المطلب الأول :الجزائر وا ٍتحاد المغرب العربي

إن الجزائر وفي ظل التحديات الراهنة وجب عليها الإنضمام إلى الإتحادات الإقليمية وهي على أبواب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بتفعيل هذه التكتلات الإقليمية لمواجهة التحديات الناجمة عن تحرير التجارة العالمية للإستفادة من الإمتيازات التي تمنحها هذه الإتفاقية للدول الأولى بالرعاية وأيضاً

إلى الدول النامية ومن أبرز التكتلات هناك : الإتحاد المغاربي الذي منذ نشأته عام 1989 بقي إتحاد ضعيفاً سياسياً نظراً لتضارب سياسات بلدان المغرب العربي وعدم القدرة على التكامل أما إقتصادياً فهو يعتبر شبه منعدم نظراً لنسب التبادلات التجارية الضئيلة بين بلدانه.

فقد نشأت إتفاقيات ثنائية ومحورية لبلدان المغرب العربي فقد كان للخلاف الجزائري المغربي أثر كبير حول تحقيق الوحدة المغاربية فحل محلها إتفاقيات ثنائية منها : معاهدة الإخاء والوفاق 1983/03/19 هدفها التقارب بين البلدان المغربي العربي وكان للمعاهدة صفة النظام الدفاعي والأمني المشترك، وقد توصل الطرفان الجزائري والتونسي لعدة إتفاقيات حول مرور الغاز الطبيعي عبر التراب التونسي المار إلى إيطاليا ومن أهداف إتحاد المغرب العربي هو :

1. تقوية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء.
2. تحقيق الرفاهية والتقدم للشعوب.
3. تحقيق وحدة الشعوب.
4. تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وا ٍقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار.
5. تنمية الإقتصاد

ومن أهم إنجازات الإتحاد :

1. منظمة للتبادل الحر: الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام تدفق السلع والمنتوجات ذات المنشأ المغاربي والموجه للإستهلاك داخل الإتحاد.

2. إتحاد جمركي: هدفه توحيد النظام الجمركي للدول الأعضاء وكان من المفترض الوصول إلى هذه المرحلة قبل 1995 لكن لم تتحقق.

3. سوق مغاربية مشتركة : الهدف منها هو توحيد السياسات الإقتصادية فيما يتعلق بحرية إنتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال[1]

إن إختلاف طبيعة الأنظمة السياسية في الدول المغاربية يعد من أهم معوقات الوحدة لأن معظم هذه الأنظمة تصنع المصلحة الوطنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية البعيدة المدى فالعامل السياسي لعب دوراً بارزاً في تعميق أزمة التكامل.

إضافة إلى الإنفتاح الإقتصادي العالمي الذي ساهم في تنمية إرتباط الدول المغاربية بالدول الأوروبية على حساب تنمية العلاقات البيئية.

المطلب الثاني : التكامل الإقتصادي مع البلدان العربية والإسلامية:

لقد وجب على الجزائر الإنضمام إلى التكتلات الإقليمية العربية وذلك لعدة إعتبارات أهمها الإنتماء الجغرافي والقومي والحضاري والمصير المشترك إضافة إلى توافر مقومات التكامل مع هذه البلدان فهي فكرة قديمة نوعاً ما مقارنة بالتكتلات الحديثة ولعل أبرز التوجهات تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945.

إن العمل الإقتصادي العربي المشترك يشمل العلاقات الإقتصادي والمالية والتجارية التي تتم بين الدول العربية في إطار الإتفاقيات الوثائق الجماعية التي تمثل الإطار المؤسسي والقانوني للعمل الإقتصادي العربي المشترك.

التكامل الإقتصادي مع البلدان العربية والإسلامية.

فقد عقد في إطار الجامعة العربية ما يسمى بمعاهدة الدفاع المشترك

والتعاون الإقتصادي سنة 1950 والتي انبثق عنها المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي، ولم ينشط هذا التعاون إلا بعد سنة 1964 حيث عقدت ثلاث إتفاقيات ولم يتم تطبيقها وهي :

- إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية سنة 1957 وتطبيقها بصورة تدريجية.
- إنشاء الصندوق العربي للإنتماء الإقتصادي والإجتماعي بهدف تحقيق التكامل المالي.
- إنشاء صندوق النقد العربي بهدف تحقيق التكامل النقدي .

[1] عيسى حمد الفارسي، التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعة ومقوماته معوقات قيامه، الندوة العلمية حول لتكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 08-09 ماي 2004، ص 09.ظ

ولتحقيق اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية أنشئ مجلس الوحدة الإقتصادي العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائها وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي : مصر العراق وسوريا والأردن، وقد نجحن هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة 1971 على أمل الإنتقال بها إلى إتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم.

وعند إنعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يونيو 1996 أكد المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية، مع وضع جدول زمني محدد للتنفيذ، وكلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية بالإنشاء والمتابعة.[1]

وبالرغم مما يتوفر عليها الوطن العربي من طاقات بشرية ومادية هائلة تعتبر مقومات حقيقية للتكامل الإقتصادي بالرغم من كل هذه العوامل فإن التعاون الإقتصادي العربي لا يزال ضعيفاً للغاية،

وفي حالة تحقيق ذلك فإننا نرى أن إنضمام الجزائر لهذا التكامل سوف يحقق لها ما يلي:

- توفير رؤوس أموال عربية خاصة من الدول الخليجية لدعم مشاريع التنمية والإنعاش الإقتصادي، وهو النقص الذي تغطيه الجزائر عادة بالإستدانة من المؤسسات المالية الغربية.

- حرية تنقل اليد العاملة سوف يوفر للجزائر مناصب عمل لأبنائها، خاصة في تلك البلدان العربية التي عادة ما تستعين بالعمالة الآسيوية وبأعداد كبيرة، وهو ما قدم يساهم في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، وفي تخفيض نسب الهجرة إلى البلدان الغربية وما ينتج عنها من سلبيات.

- إن إنتماء البلدان العربية إلى مجموعة البلدان النامية يجعلها لا تختلف عن بعضها كثيراً في مستويات التنمية، وهو ما يحقق للجزائر علاقات تجارية متكافئة مع أي دولة من هذه الدول.

- إذا كانت المادة 12 من اتفاقية الغات تمنح استثناء للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بوضع قيود كمية مناسبة على وارداتها. وإذا كانت الجزائر كثيراً ما عانت من هذا العجز خاصة في السنوات الأخيرة بإستثناء سنة 2000 التي تميزت بإرتفاع أسعار النفط، وإذا كانت الجزائر تعاني من تبعية غذائية كبيرة للخارج، فإن مجموع هذه العوامل تسمح للجزائر بمنح أفضلية للمنتجات الغذائية العربية على حساب الأوروبية أو الأمريكية إذا كان هناك فارق كبير في التكلفة.[2]

---

[1] د. عاطف السيد : الجات والعالم الثالث، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، 1999، ص : 245.

[2] التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1999، نقلاً عن مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، السنة التاسعة، سبتمبر 2001، ص : 22.

والحقيقة أن التكامل مع البلدان العربية يعتبر جزءاً من التكامل مع البلدان الإسلامية بإعتبار الأولى جزءاً من الثانية، إلا أن هناك بلدان إسلامية غير عربية على مستويات متقدمة من النمو الإقتصادي، يجدر بالجزائر أن تقيم معها تعاوناً إقتصادياً كإندونيسيا وماليزيا اللتان تعتبران من النمور الآسيوية.

إن ما يشجع التكامل الإقتصادي بين البلدان الإسلامية تلك الإستثناءات التي سبق ذكرها والواردة في اتفاقية الغات مثل تشجيع التجارة البيئية بين البلدان النامية والإعفاء من شرط الجوار الجغرافي عند إنشاء التكتلات الإقتصادية، إلا أن معوقات التكتلات الإقتصادية، إلا أن معوقات التكامل هي أكبر بكثير من تلك المذكورة بين البلدان العربية، وبالتالي فإن الزمن والجهد والإرادة، كل ذلك سيكون أكبر بلا شك.

ونحن نعتبر أن بداية هذا التكامل يجب أن يكون بتفعيل الدور الإقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي إضافة إلى الدور السياسي لها، والجزائر عضو في هذه المنظمة، كما أن نواة هذا التكامل هي البنك الإسلامي للتنمية (جدة / السعودية)، الذي أسس بمساهمة من جميع البلدان الإسلامية بما فيها الجزائر، ويؤدي خدماته لجميع هذه البلدان، حيث ينجز حالياً برامج طموحة لتشجيع التجارة البيئية بين بلدان العالم الإسلامي، إلا أنها تبقى غير كافية للوفاء بمتطلبات التكامل بين هذه البلدان.

المطلب الثالث : التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي :

إن الشراكة الأورومتوسطية أو ما يعرف بيوروميد EUROMED بدأت عام 1995 إثر مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي إقترحته إسبانيا ونظمه الإتحاد الأوروبي لتوطيد العلاقات مع البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط لإقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن وا ٍستقرار المنطقة وتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان لمواجهة التحديات العالمية، وا ٍن التنفيذ الفعلي للشراكة يقوم أساساً على عقد إتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسيطة والإتحاد الأوروبي عن طريق إنشاء مناطق للتبادل الحر من أجل رفع كل القيود التعريفية المفروضة على المنتجات الأوروبية في مقابل إستفادتها من مساعدات مالية في إطار برنامج صندوق دعم الشراكة الأوروبية المتوسيطة MEDEA .

وفي هذا الصدد وقعت الجزائر إتفاقية تعاون مع الإتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005 وفق طلبها وقد تم تقييمها عام 2016 لتحسين العلاقات بينهما وهذا الإتفاقية حسن الجوار تسمح بتحسين العلاقات بينهما في فترة 2018 – 2020 وبهذا الإتفاق أصبحت الجزائر أول شريك من بلد متوسطي صادق على مثل هذه الإتفاقية لتحقيق المصلحة المتبادلة.[1]

[1] Rapport pur l'etat des reletions ve algerie dans le cadre de la PEV http://eeas.europa.eu.algeria.rapport consulter le 20/06/2018.

وفي شهر ماي 2018 صادقت الجزائر والإتحاد الأوروبي ببروكسل على برنامج تعاون مالي جديد بعنوان"إطار موحد للدعم" يحدد بالنسبة للسنتين المقبلتين أولويات التعاون التقني والمالي الثنائي في إطار الآلية الأوروبية للجوار.

ومن خلالها سيتم دعم إنتاج المنتوجات الزراعية ذات جودة والتنمية المحلية والطاقات المتجددة، وتدعيم الحكامة وتنويع الإقتصادي وتنافسيته والتنمية المحلية الشاملة والديمقراطية التشاركية والطاقة والبيئة.

وتضع أولويات الشراكة في إطار للتعاون السياسي المجدد وللتعاون في إطار سياسة الجوار، وا ٍستراتيجية شاملة للإتحاد الأوروبي حول السياسة الخارجية والأمن.

إن طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادرتها والدخول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي من خلال إلغاء العوائق الجمركية والتخفيف من التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية كان هو الدافع الرئيسي لتحقيق هذه الشراكة إضافة إلى تعزيز موقعها ضمن المجموعة للمتوسطية وا ٍمكانية حصولها عن الدعم المالي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر الأول حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي متبوعاً بمنطقة التعاون والتنمية الإقتصادية وذلك راجع أيضاً لمبدأ المعاملة بالمثل في التعامل التجاري وقرب المسافة بينه وبين الجزائر وا ٍنخفاض تكلفة السلع.

إن إنفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يمكن أن يساهم في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الإقتصادية في الجزائر لتوظيفها إقليمياً ودولياً خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد بلغ حجم واردات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي عام 2017 20.236 مليون دولار أي بنسبة 44.03 بالمائة وهي تمثل أعلى نسبة واردات إليها.

أما صادراتها فهي تقدر بـ 20.291 مليون دولار أغلبها نسبة 98 بالمائة صادرات نفطية وتقدر نسبة الصادرات للإتحاد الأوروبي 58.37 بالمائة من صادرات الجزائر الكلية تليها منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية بـ 6496 مليون دولار أي بنسبة 18.69 بالمائة من صادرات الجزائر.[1]

[1] Statistioue du commerce exterieur de l'algerie douanes algeriennes. www.douane.gov.dz-pdf.annee2017. Visiter le 28/08/2018.

إن الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لا ولم تحقق مبدأ تبادل المنفعة ويرجع ذلك للطابع الغير التجاري لإقتصاد الجزائر الذي لا يزال يعاني من تبعية مفرطة ويتكون أساساً من ريع النفط والغاز.

فقد كان الهدف من هذا المسعى هو إيجاد متنفس للبلاد وفك العزلة الدولية الخانقة التي فرضها صراع طويل مع الإرهاب.

المبحث الثالث : شروط إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول : مراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا توجد شروط محددة للإنضمام إلى هذه المنظمة، بل يتم الإنضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام لها خصوصياتها، وغالباً ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار محدد للإنضمام، وبما أن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد لإتفاقية الـ GATT، فإن التعاقد في هذه الإتفاقيات هو بمثابة الإنضمام إلى هذه المنطقة بعد ظهورها إلى حيز الوجود، حيث أن الأعضاء الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدة في اتفاقية الـــ GATT.

وبما أن الجزائر لم تكن طرفاً متعاقداً في اتفاقية الـ GATT، فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة العالمية للتجارة، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الوضعية التي كانت عليها الجزائر في عهد الـ GATT، كذا الأسباب والدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام الى هذه المنطقة.

1. وضعية الجزائر في عهد الاتفاقية : لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الـGATT عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. [1]

وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة (Recommandation) في 18 نوفمبر 1960، وبعد ذلك بخمس سنوات وبالضبط في مارس 1965، قررت الأعضاء المتعاقدة أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد اتفاقية الـ GATT، مثلها مثل الدول النامية مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الإتفاقية، وذلك بتطبيق المادة 26 الفقرة ج الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة.

وهكذا بقيت الجزائر تستفيد بنظام الملاحظ، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد في هذه الإتفاقية الى غاية سنة 1987، أي في آخر جولة وهي جولة الأوروغواي.

[1] SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER. SUR L'ACCESSION DE L'ALGÉRIE A L'OMC ET L'ACCORD D'ASSOCIATION AVEC L'UNION EUROPEENNE. ALGER EL : 13-15/OCT 1997.P.103.

2- مكانة الجزائر من الإتفاقية قبل جول الأوروغواي: تم السماح للجزائر وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت، أن تستفيد من تطبيق قواعد اتفاقية الـGATT، ولكن بصفة مؤقتة، ذلك في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها.

بعدما أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الإتفاقية، أي ما يعرف أو يسمى بـ (FACTO)، فقد أصبحت ملزمة بإحترام القواعد والمبادئ العامة في الإتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس، أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها.

إن هذه الوضعية سمحت للجزائر بالإستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الإتفاقية مثل شروط الأمة المفضلة، والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية، ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفاً في الإتفاقية.

3- مكانة الجزائر من الإتفاقية أثناء وبعد جولة الأوروغواي: أثناء قيام جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في سنة 1986، قرت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الـ GATT، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في مجريات الجولات مع شرط أن تبلغ نية الإنخراط أو التعاقد في الإتفاقية قبل 30 أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول ومن بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرك تبليغ نية التعاقد.

وفعلاً فقد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية اتفاقية الـ GATT، مقرر تبين نيتها في الإنخراط والتعاقد في الإتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الإتفاقية.

وهكذا فقد شاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ، وفي نهاية أعمال الجولة، قامت الجزائر بالتوقيع على القرار النهائي وهذا بمراكش في المغرب.

إن من أهم الشروط التي تفرضها OMC على الدول الراغبة في الإنضمام إليها هو إنتهاج نظام إقتصاد السوق بهدف تحقيق الإنفتاح الإقتصادي، وتحرير تجارتها الدولية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية، وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

والجزائر بصفتها تتفاوض حالياً من أجل الإنضمام إلى هذه المنظمة، وبهدف تسهيل وتسريع عملية الإنضمام، قامت السلطات المعنية باتخاذ عدة إجراءات، تتمثل أهمها في :

1- تعديل المنظومة القانونية الجزائرية : إن من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الإنضمام، هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، وفي هذا الصدد، فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية، الشيء الذي قد يسهل في عملية التفاوض، وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات.

إن تعديل القوانين والتشريعات الجزائرية حسب القوانين الدولية، قد يساعد في تسهيل عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق، عملت الجزائر على تعديل المنظومة القانونية، حيث تم إصدار أمر رئاسي في أوت 2001[1] متضمن قانون الإستثمار. وهو ليس أول قانون لتعديل المنظومة القانونية، حيث عملت "بيرن" المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997 [2]، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية، والقوانين الدولية المنصوص عليها في الإتفاقيات.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور منها، حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة الأعمال الفنية والتقنية، وتهدف الإتفاقية الى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الإنضمام، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين، بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها في الجزائر.

وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر التزام بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات، وستصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وذلك قبل نهاية سنة 2003.[3]

2- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية: إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990م، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات المراقبة التجارة والصرف.

[1] جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ : 2002/06/12.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة بتاريخ: 09.09.2002.

و في سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي باشرته السلطات آنذاك، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث أنه تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها.

وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995، تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة. وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992.

وا بتداء من جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خالياً من كل القيود الكمية، وبهدف زيادة وتشجيع التصدير، جاء قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الدفع الجغرافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

كما تم تحرير أسعار العديد من المواد، فمثلاً تم إلغاء الدعم على مادة الفرينة الموجهة لصناعة الخبز، وحليب الأطفال، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح، وتحرير أسعار مادة السكر والحبوب، بخلاف القمح، وذلك إبتداء من منتصف سنة 1995، وفي نهاية سنة 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية.

إن إلغاء الدعم يسمح بتحرير الأسعار ويمكنها من أداء دورها، المتمثل في الملاءمة بين العرض والطلب من جهة، والقضاء على الإحتكار من جهة ثانية، بالإضافة إلى تطوير ميكانيزمات المنافسة.

إن تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة في سنة 1994، أدى إلى ظهور متعاملين كثيرين خواص في التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى التقليل من الإحتكار.

المطلب الثاني :إجراءات و شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

يلتزم البلد الذي يسعى للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بعدة شروط تفرضها وتمليها عليه الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فعلى الجزائر بتشريع اقتصادي يتطابق ويتماشى مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة والعمل على توفير مجموعة من الشروط، ففي هذا المطلب سنتطرق الى دراسة الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، ثم الشروط المتعلقة بتطبيق الإتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة ، و سنذكر الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة المواد الغذائية وتجارة السلع.

الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية

– الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات : يمثل الإتفاق العام لتجارة الخدمات المرحلة الأولى لتحرير التجارة الدولية للخدمات[1] فهذا الإتفاق يحدد المبادئ وكيفيات تجارة الخدمات على المستوى الدولي، والإلتزامات العامة للدول العضوة ويوصف الإجراءات موضوع التزامات الدولة في مجال الدخول إلى سوق الخدمات كتحديد عدد المتعاملين الذين يمكنهم الدخول إلى الأسواق ونوعية الهيئات القانونية التي يمكنها دخول الأسواق وكذا استثناءات الإتفاق على أساس هذا الاتفاق تلتزم الدول بقبول الالتزامات الخاصة في قطاع الخدمات أولاً يجب أن تلتزم بتشجيع حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بخصوص التخليصات أو الدفع في الخارج، تحديد التزاماتهم حول تحرير قطاع تجارة قطاع الخدمات وتحديد الاستثناءات الناتجة عن تطبيق مبدأ الدول الأكثر تمييزاً .

حيث تقوم من خلال المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باقتراح موضوع الدخول الى سوق الخدمات فإن البلدان العضوة تحاول الحصول على تحرير أكبر في مجال البنوك، التأمينات والاتصالات فعلى الجزائر تحديد مجالات قطاعات الخدمات التي تكون موضوع تحرير وكذا المجالات التي تبقى موضوع حماية بدقة، فقامت الجزائر باتخاذ قرارات مهمة تمس محاور عديدة لتجارة الخدمات، وعلى سبيل المثال قطاع الاتصالات الذي عرف تطوراً في الجزائر.

– الشروط التفاوضية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة حول توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق والأهداف الوطنية للدول النامية والمتمثلة في نقل التكنولوجيا، وتجنب دفع رسوم عالية مقابل براءات الإختراع.

فاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية المؤسسة على مبدأ قيمة السلع والخدمات مرتبطة بالمعرفة والابتكار حيث أن اتفاق حقوق الملكية الفكرية يضع قواعد أساسية لحماية هذه المعارف والابتكارات في مجالات كحقوق المؤلف، العلامات الصناعية، المؤشرات الجغرافية وبراءة الإختراع، وعلى أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وضع عدد من الإجراءات للإعداد الفعلي قصد حماية حقوق الملكية.

فمن جانب آخر فإن تطبيق هذه الإتفاقية حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية يلاقي على أرض الواقع عدداً من المشاكل التي تشمل كافة جوانب الملكية الفكرية كما وردت في المنظمة العالمية للتجارة، حيث

[1] خلال جولة الأوروغواي تم تحديد 11 قطاع خدماتي قطاع خدماتي على المفاوضات بين أعضاء الغات: النقل، السياحة، التربية، البيئة، الصحة، التسلية، الأعمال، الاتصالات، المالية، التوزيع، البناء.

تعد الجزائر طرفاً بمعاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، وكذا معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية المؤرخة في 1883/03/20.

الشروط المتعلقة بتطبيق الاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة:

يشمل ها الاتفاق الإجراءات التجارية المتخذة في سياسات الاستثمار والتي بإمكانها أن تكون ذات عامل مانع على تجارة السلع، لذا فإن الاستثمار المباشر في تطور كبير وقد أصبح وسيلة جد مهمة للنمو التجاري المتعلق بالسلع، فقد استعمل كوسيلة احتيال على الحواجز التعريفية الخاصة بالسلع والخدمات فمن المعروف مثلاً أن المؤسسات الصناعية الكبرى تستثمر في المصانع لتعليب منتوجاتها وسلعها خاصة بالبلدان التي تضع حواجز لدخول السلع إلى أسواقها.

ولكن البلدان التي تتمتع بهذه الاستثمارات تفرض غالباً شروط بخصوص استعمال موادها الأولى ومعدات صناعية موجودة وكذا تصدير جزء من المنتجات من طرف المستثمر وهذا للتحديد من العامل السلبي المحتمل للاستثمار الأجنبي على منتجاتها الوطنية الخالصة.[1]

باعتبار هذه المسألة في الحاضر يمكن أن تعد نظرية في الجزائر لأنه يجب الإشارة باستثناء قطاع المحروقات الذي يخضع الى نظام خاص، فإن الجزائر لا تعد بلد جذاب للمستثمر ين المباشرين الأجانب.

أما بالنسبة للإطار القانوني الجزائري المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، فإن الإتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة لا يطرح مشاكل كبيرة، من بين المبادئ الأساسية للاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة مبدأ المعاملة الوطنية لتي تم اعدادها لجلب وا إبقاء وتطوير الاستثمارات الأجنبية احترام هذا المبدأ الأساسي.

الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع وتجارة المواد الغذائية

أولاً – الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع: تطبق هذا القواعد والمبادئ على أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والجزائر كمرشحة للانضمام فهي موجبة بقبولها، حيث تقوم البلدان المرشحة للانضمام أن لا تضع التعاريف الجمركية فوق بعض الحدود القصوى وبصفة عامة بتخفيض مستويات حقوق الجمركة في مدة لا تتجاوز 7 سنوات من تاريخ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.[2]

1.واضحي عثمان،الجزائر و المنظمة العالمية لتجارة,مذكرة ماجستير قانون دولي والعلاقات الدولية, جامعة بن يوسف بن خدة ,كلية الحقوق,2008-2009-ص150-151

[2] واضحي عثمان، مرجع سابق، ص 138-139.

تتطرق المفاوضات إلى معدلات الحقوق الخاضعة للضريبة بالنسبة للمواد المستوردة وتقسيم هذه الحقوق الجمركية على مختلف أصناف المواد المستوردة، وكذا عدد التعاريف الجمركية التي تكون بها الحقوق محترمة اجبارياً .

فمن الضروري التركيز خلال المفاوضات الخاصة بالإنضمام على عدد من النقاط التي يجب على الجزائر الالتزام بها المتمثلة في :

- الالتزام بتخفيض عدد التوازنات الناتجة عن السياسة التجارية خاصة الفرق الكبير المسجل في التعريفة الجمركية وعدم وجود شفافية في تطبيق التعريفات والإعفاءات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين.
- التحصيل الجيد للحقوق الجمركية التي يجب العمل على تخفيض نسبها العليا بهدف التحصيل لانسجام التعريفات والوصول إلى تبسيطها.
- تسوية وملائمة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالإجراءات التي تعد كعواقب غير تعريفية.

ثانياً – الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة المواد الغذائية : إن هذا الشق يعد من المستجدات التي أتت بها (GATT) لأن الفلاحة تم إدماجها في المنظومة التجارية المتعددة الأطراف، حيث أن التزامات البلدان العضوة في المنظمة العالمية للتجارة في الميدان الفلاحي هي ذات أسس، ففيما يخص التحديدات الكمية فإن البلدان المرشحة للانضمام هم أحرار لاقتراح التعريفات مع تحديد هدف زمني بهدف تخفيضهم، أما التدعيمات المتعلقة بالإنتاج يجب أن تكون موضوع حساب دقيق لكل منتوج فلاحي متحصل على هذه التدعيمات وهذا ما يترتب من صعوبات تقنية لتجميع المعطيات واختيار المراحل التي تحسب خلالها هذه التدعيمات.

الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الإندماج في الإقتصاد العالمي إيماناً منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الإقتصادي الجديد، الذي يفرض التجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من مواجهة التخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول، وقد دخلت مثل بقية البلدان النامية في مرحلة الإنفتاح الذي يفرض ميكانزماته على المعاملات الدولية، ويحتم على الدول الإندماج والانضمام إلى المنظمات العالمية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للإندماج في هذه المنظمة كان لزاماً عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والشروع في مفاوضات ثنائية متعددة الأطر اف، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع.

تقديم طلب الإنضمام

بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الغات[1] الى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الإنضمام فعلياً إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال أعضاء المنظمة كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة[2] حيث صرح بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات نتطرق إليها من خلال هذا المبحث، حيث إن طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها غي أواخر الثمانينات، وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي.

إن الجزائر لم تكن طرفاً متعاقداً في اتفاقية الـ (GATT)، وبالتالي فليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة العالمية للتجارة.

لقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الـ (GATT)، وكان ذلك في 30 أفريل 1987[3]، وعند ظهروها في هذه المنظمة إلى حيز الوجود 01 جانفي 1995، تم الإتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدة في الـ (GATT)، والتي أصبحت تمثل الأعضاء الأصليين للمنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الـ (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلاً في 30 جانفي 1995.

ومنذ هذا التاريخ أصبحت هناك لجنة مكلفة بمتابعة ملف انضمام الجزائر يترأسها سفير الأرجنيتين لدى المنظمة العالمية للتجارة السيد : "SANCHEZ ARNANO".

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع الإجراءات التالية:

1. تقديم طلب الانضمام : بعدما تم تحويل ملف الإنضمام من الـ (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعلياً إلى هذه المنظمة في جوان

---

[1] مولحسان ايات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة "الجزائر–مصر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010–2011، ص 260.

[2] حفف وليد، اصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، فرع: علوم التسيير، تخصص التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 132.

[3] تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجدلس الأمة بتاريخ: 09.09.2002.

1996[1]، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2. تقديم مذكرة السياسة التجارية : تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام الى المنظمة التجارية العالمية، على العناصر الأساسية التالية:

أ- مقدمة، حيث تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام، الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

ب- البنيان الإقتصادي، السياسات الإقتصادية والتجارة العالمية.

ج- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

د- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

هـ-نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

و- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

بالنسبة للجزائر : فقد قدمت مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية:[2]

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الإقتصادي، والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

ب- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، حيث تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والقانونية والتشريعية، التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

ج- شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات، في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف وتوجهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلنا الصناعية.

[1] MEMORANDUM SUR LE REGIME DU COMMERCE EXTRIEUR DE L'ALGERIE. P 4.

[2] SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER, OP. CIT. P.48

وفي مجال الزراعي، حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

د- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء OMC :

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام، والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، والسياسة التجارية للبلاد، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي سنتطرق إليها من خلال ما يلي:

المرحلة الأولى : 1998/1996 : انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف، تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي:[1]

- الولايات المتحدة الأمريكية : 170 سؤال .
- دول الاتحاد الأوروبي: 124 سؤال، تناولت مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والتجاري، وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجبائي والمصرفي، وغيرها.
- سويسرا: 33 سؤال، حول الأنظمة الضريبية الجزائرية، ونشاطات البنوك والتأمينات، وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية وغيرها.
- اليابان : 09 أسئلة.
- أستراليا : 08 أسئلة .

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي. وقد كان أول قاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة، يومي 16 و 17 فيفري من سنة 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر، وكذلك الإجابة عن الأسئلة، كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة، حيث بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر أكثر من 500 سؤال.

[1] جريدة الشروق، الصادرة بتاريخ : 2002/01/27.
أنظر كذلك: جريدة المساء، الصادرة بتاريخ: 2002/01/16.

وبصفة عامة، فقد امتدت الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998، خلال هذه الجولة تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة والتي بلغت حوالي 500 سؤال.

المرحلة الثانية: 2002/2000 : لقد تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الوفد الجزائري وأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة في سنة 2000.

فمن خلال الأسئلة التي تلقتها الجزائر، والتي بغت حوالي 500 سؤال، وكذلك الملاحظات التي قدمت لها، عملتالجزائر على تعديل سياساتها وفقاً للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة، وفعلاً فقدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان سنة 2001[1]، تضمنت أهم الإصلاحات الإقتصادية، التي قامت بها. وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية. وقد قامت الجزائر بالرد عن هذه الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية. وقد قامت الجزائر بالدر عن هذه الأسئلة، وتقديم عرض عن التعريفة الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنظمة.

وفي 07 فيفري 2002، استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40خبيراً وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة حميد طمار. ولقد وجهت عدة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات التجارية والإقتصادية، وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة بما يتماشى والشروط الموضوعة من قبل المنظمة.

لقد كانت الانتقادات الموجهة للجزائر، بسبب تضمن واحتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة، لا سيما القيمة المسيرة إدارياً والحقوق والتعريفات الجمركية.

بعد الإنتقادات التي وجهت للجزائر، قامت هذه الأخيرة بتعديل الملفات المعنية، وفي 29 أفريل 2002 بدأت المفاوضات بجنيف، ودامت إلى غاية 07 ماي من سنة 2002، وهذه المفاوضات هي عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا واليابان وسويسرا، وخلال هذه اللقاءات وصفت الإقتراحات الجزائرية من قبل الأطراف المفاوضة بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها.

ومن جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات وهي:[2]

[1] جريدة الشروق، الصادرة بتاريخ: 2002/01/27.

[2] جريدة المساء، الصادرة بتاريخ : 2002/05/14.

أ- ملاحظة تتعلق بنسب الحماية التي يراها أعضاء المنظمة أنها مرتفعة، وهي خاصة بحماية المنتوج الوطني الجزائري.

ب- ملاحظة أخرى تتعلق بطول فترة التكيف، بحيث قدرها الطرف الجزائري بين 05 و 10 سنوات، بينما تفضل الأطراف الأخرى أن تكون هذه المدة بين 03 و 07 سنوات كحد أقصى.

بالإضافة إلى ذلك هناك أسئلة أخرى تم طرحها، وكان معظمها حول النظام الجمركي ونظام الجباية، والخدمات بصفة خاصة، هذه الأخيرة التي لم تقدم الجزائر بشأنها اقتراحات كافية، حيث إنه من بين 12 قطاع لم تقدم اقتراحات إلا بخصوص 07 قطاعات، وهذا دليل على الضعف الذي يعاني منه قطاع الخدمات في الجزائر.

المرحلة الثالثة : أكتوبر 2002 : انطلاق جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة، ذلك أن مرحلة توجيه الأسئلة قد انتهت في 07 جوان 2002. وبهذا تكون الجزائر قد انتهت من المفاوضات المتعددة الأطراف، وستنتقل الى المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة، ويكون ذلك ابتداءً من 31 أكتوبر 2002، للإشارة فإن المفاوضات المتعددة الأطراف مع 43 دولة.[1]

وفي هذه المرحلة تم استئناف المفاوضات بتاريخ 07 فيفري 2002 بوفد يتكون من 40 خبيراً وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة، بحيث قدمت الجزائر عروضاً أولية تتعلق بالسلع الصناعية والتجارية والخدمات، وبعدها تقت الجزائر 353 سؤال من الدول الأعضاء في المنظمة.

وبعد اتفاق الشراكة الموقع في 19 أفريل 2002م تواصلت المفاوضات التي كانت الجزائر من خلالها تحاول التوفيق بين عاملين أساسين هما:[2]

- الإلتزام بتحرير الإقتصاد الوطني من جهة؛
- الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى؛

المرحلة الرابعة: انعقدت هذه الجولة في 16 نوفمبر 2002م و أهم ما يميز هذه الجولة هو إثارة القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى المواضيع المتعلقة بالتسعيرة الجمركية، بحيث تم التوصل إلى الإبقاء بحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى المواضيع المتعلقة بالتسعيرة

[1] جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ : 2002/07/01.

انظر كذلك، جريدة الخبر الصادرة بتاريخ : 2002/05/22.

[2] عياش قدويرا وبراهيمي عبد الله، أثر انضمام الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد :2، ص : 63.

الجمركية، بحيث تم التوصل إلى الإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة لقوانين وهي (5%، 15%، 30%)، مع تساهل في السعر الثابت التجاري الأعلى 30 %، وأما في ما يخص الواردات التجارية فقد تم إقرار تخفيضات تتلاءم مع قوانين التشريع الجزائري من جهة وقوانين المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.[1]

ابتداءاً من 28 نوفمبر 2003م قام وفد مشكل من 28 عضو يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية المهمة في المنظمة العالمية للتجارة اضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة آنذاك وتضمن جدول الأعمال النقاط التالية:[2]

- تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية؛
- محادثات متعددة الأطراف متعلقة بالقطاع الفلاحي؛
- المستجدات المرتبطة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري

المرحلة الخامسة :

بدأ وفد جزائري بقيادة وزير التجارة و وزير الداخلية بوكروح المفاوضات العالمية للتجارة يوم الثلاثاء 25 يناير 2005 في جنيف، وتنظم البلاد إلى سلسلة من الإجتماعات مع بلدان أخرى لمناقشة قضايا من قبيل الدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات والتاجرة الربحية التي تتماشى مع مقاييس OMC، كما سيتناول النقاش موضوعاً آخر هو تحرير قطاع الطاقة.

وقد تلقت الجزائر بين سنة 2008 وسنة 2009 مجموعة من الأسئلة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قدرت بـ96 سؤالاً منها 15 سؤالاً لها تأثير على الاقتصاد، وهذا ما سبب في تأخر الانضمام منذ عدة سنوات.

في 07 نوفمبر 2012 تم الكشف عن شروط الفلاحة ونظم الاستثمار والمؤسسات العمومية ومساهمة الدولة والوضع المالي، وهذا ما أثر على سير عمل المفاوضات. ويمكن تلخيص مضمون مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة من خلال الجدول الآتي :

[1] سليم السعداوي، مرجع سابق ذكره، ص : 57.

[2] عياش قويدر وابراهيمي عبد الله، نفس المرجع، ص 63.

الجدول رقم01 : مراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة 1987-2013

نشاطات الانضمام	التاريخ
طلب الانضمام الى الجات	3 جوان 1987
تنصيب مجموعة العمل	17 جوان 1987
مذكرة التجارة الخارجية	11 جويلية 1996 و 17 اكتوبر 2002
أسئلة و أجوبة	14 جويلية 1997
اجتماعات مجموعة العمل	22 و 23 افريل 1997 – 8 فيفري 06 – 2002 ماي 15 – 2002 نوفمبر 20 – 2002 ماي 2003 – 28 نوفمبر 25 – 2003 جوان 25 – 2004 فيفري 21 – 2005 اكتوبر 17 – 2005 جانفي 05 – 2018 افريل 2013
أسئلة و أجوبة اضافية	22 جانفي 5 – 1998 ديسمبر 04 – 1998 فيفري 21 – 1999 مارس 25 – 2002 مارس 18 – 2002 افريل 2002 – 17 اكتوبر 10 – 2002 فيفري 2003 – 27 جانفي 07 – 2003 مارس 17 – 2003 اكتوبر 17 – نوفمبر 2 – 2003 ديسمبر 17 – 2003 مارس 16 – 2004 نوفمبر 28 – 2004 جوان 1 – 2006 ديسمبر 13 – 2010 فيفري 2013
طلب تقديم معلومات عن القطاع الزراعي	30 جانفي 9 – 1998 فيفري 08 – 1998 افريل 22 – 2002 افريل 2002 –5 مارس 28 – 2003 جانفي 13 – 2005 فيفري 2013
طلب معلومات عن قطاع الخدمات	4 فيفري 22 – 1998 افريل 2002
القيود التقنية للتجارة	11 سبتمبر 22 – 2001 افريل 7 – 2002 مارس 11 – 2003 جانفي 2013 – 13 فيفري 2013
حماية الملكية الفكرية	22 افريل 2002
مخطط العمل التشريعي	22 اوت 24 – 2001 افريل 2011 – 2002 اكتوبر 19 – 2002 افريل 2004 – 20 افريل 2004 – 18 جانفي 5 – 2005 اكتوبر 1 – 2005 جوان 20 – 2006 ديسمبر 2011 – 21 جوان 2012 – 11 جانفي 2013
مفاوضات دخول الاسواق عروض السلع العرض الاول العرض النهائي	 8 فيفري 2002 1 فيفري 2013

المصدر : فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص : 166.

المطلب الثالث : أهداف الانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارية ليس إجبارياً على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الإقتصادية والسياسية، وعليه فإن طلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها، قد يتيح لها فرصاً أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، مما لو بقيت خارج المنظمة، خاصة أن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي بهدف عصرنة الجهاز الإنتاجي.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم الأهداف والمزايا، التي كانت بمثابة دوافع للجزائر لتقديم طلب الإنضمام إلى هذه المنظمة.

1- الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام : لم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة، إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال إلى إقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن الجزائر تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة، وسنتطرق إلى أهمها من خلال ما يلي:

1-1- إنعاش الإقتصاد الوطني: قد يترتب عن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، زيادة ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث يصبح المنتجين المحليين مجبرين على تحسين منتوجاتهم من حيث الجودة وكذلك التسيير الجيد من أجل البقاء في السوق.

ومن جهة ثانية، زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

1-2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات : إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990، تضمن عدة تحفيز ات.

كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48ألف من سنة 1993 حتى 2001.[1] تم تجسيد 10 % فقط.

وبالتالي فإن انضمام الجزائر الى هذه المنظمة، قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

3-1- مسايرة التجارة الدولية : يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يغطي أكثر من 95 % من الصادرات الجزائرية، ومن الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

لذا يجب أن يكون هناك نوع من الاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية، ونوع من الضغط التنافسي، حتى يتمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب، والمتمثل في القدرة على المنافسة، ولهذا فإن بقاء الجزائر خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالإستفادة من هذه الفرص.

لذا يجب على الجزائر أن تلجأ إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة، من المواد الغذائية، والسلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية، حيث تعتبر الجزائر مستورد صاف للغذاء.

لذلك فإن التجارة الخارجية تلعب دور فعال في الإقتصاد الوطني، وبالتالي لا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ أرادت أن تساير التطورات الحديثة .

2- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة :

إن المزايا تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر دوافع ومحفزات للإنضمام إليها.

والجزائر وكغيرها من الدول النامية، فإنها تسعى للإنضمام بهدف الإستفادة من المزايا التي قد تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

إن من أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتوج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعاً ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى سنوات، بدلاً من 06 سنوات للدول المتقدمة.

[1] تصريح سابق لوزير التجارة السابق: حميد تمار لجريدة الفجر، الصادرة بتاريخ:14.05.2002.

وبصفة عامة، فقد منحت للدول النامية عند انضمامها الى هذه المنطقة، مجموعة من الامتيازات، هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتعديل تشريعاتها وسياستها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية .

وبصفة عامة فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط الأساسية التالية :

أ. الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 عشر سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة نباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الإستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل الى 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد المعني.

ب- يمكن فرض مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

ج- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية، ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجاباً وسلباً وبدرجات مختلفة .

وبما أن الدول غير الأعضاء بالمنظمة لا تستفيد من المزايا الخاصة بالدول الأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى هذه المنظمة -ما دامت الآثار السلبية موجودة فعلاً - فمثلاً الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، قد يؤثر على موازين جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير، ومنها الجزائر، بغض النظر عن عضويتها بالمنظمة أم لا .

ومن جهة أخرى فإن هناك عدد هائل من الدول التي تتمتع بعضوية هذه المنظمة،

و تم الإتفاق على اعتبار أن كل الدول المتعاقدة في اتفاقية الـGATT، هي الأعضاء الأصلية لمنظمة التجارة العالمية التي ظهرت إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995م.

ومنذ ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود ، انضمت دول جديدة إليها، وتوجد دولة أخرى في طريقها للإنضمام من بينها الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، هناك 40 دولة إفريقية تتمتع بعضوية هذه المنظمة، للإشارة فإن الدول النامية تمثل الأغلبية من بين أعضاء المنظمة، كما أن أغلب الدول العربية هي أعضاء بهذه المنظمة.

كما أن المبادلات التجارية الدولية، تسمح بإنتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الاستثمارات، وهو ما يسمح بتحسين فرص رفع مستوى الأداء الإقتصادي، وزيادة كفاءته، وتخصيص واستخدام الموارد المتاحة، وهو ما تحتاجه الجزائر خاصة في الوقت الراهن وعليه يجب على الجزائر تسارع في الانضمام الى هذه المنظمة.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل، أن الجزائر تأخرت في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ذلك أنها قدمت طلب الإنضمام إلى هذه المنظمة في سنة 1996 إلا أنه وحتى نهاية سنة 2017 لم يتم التوصل إلى الإنضمام أي بعد مرور 21 سنة كاملة عن تقديمها لطلب الإنضمام، وقد يكون السبب الرئيسي لهذا التأخر هو العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر، والتي أدت إلى حالة عدم الإستقرار في جميع المجالات.

رغم كل هذا، فإن الوفد الجزائري المفاوض قد خطى خطوة هامة نحو الإنضمام إلى هذه المنظمة ولم يبقى أمامه إلا القليل.

إن هذا الإنضمام الذي تسعى الجزائر إلى تحققه، قد يعود عليها بعدة آثار إيجابية وذلك من خلال إصلاح الإقتصاد الوطني، وا ٍدماجه في الإقتصاد العالمي، وكذلك الإستفادة من الفرص التي قد تحصل عليها الجزائر بصفتها كدولة نامية، وعضو بالمنظمة العالمية للتجارة، لكن هذا لا يمنع وجود آثار و إنعكاسات سلبية قد تمس الإقتصاد الوطني .

خاتمـــــــة :

في ظل التطورات والظروف الاقتصادية العالمية الراهنة أصبح الخيار الصحيح بالنسبة للدول التجمع في شكل تكتلات دولية من أجل تعاون إقتصادي وتبادل تجاري يخدم مصالح الدول المنظمة إليه إضافة إلى التخفيف من الصدمات التي قد تتعرض إليها دول التكتل متفرقة.

كما أصبح وسيلة للإندماج في مسيرة العولمة اقتصادية لكنه وبدون شك يعتبر أهم العوامل لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر كونها أحد البلدان بات من المهم أن تفكر جديا في إقامة تكتلات إقتصادية أو تفعيل ما هو قائم منها فعلا، بدء ببلدان الاتحاد المغاربي ثم البلدان العربية والاسلامية.

ومن خلال هذه الدراسة فقد تبين أن أهم التحديات التي تواجه الجزائر اثر انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة هما

الشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات متعددة الأطراف والتي يصعب تصنيفها في الوقت الحالي في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر.

عدم تحديد أي رزنامة وبرنامج واضح وعدم التأكد من المعطيات المقدمة لاسيما الاقتصادية .

غياب التنسيق على جميع مستويات مؤسسات الدولة وهذا لأنها عملية صعبة ومعقدة وطويلة وتمثل مسألة استراتيجية بالنسبة للجزائر.

عدم تقديم للمفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة مع استعمال استراتيجية سياسية، وهو ما يحول التفاوض جانبه الاقتصادي إلى جانبه السياسي

غياب استراتيجية تفاوضية واضحة على المستوى القريب والمتوسط.

أما أهم التوصيات فتتمثل فيما يلي :

تعزيز إقامة المشاريع العربية المشتركة لتصبح نواة التكامل العربي مستقبلا، ونفس الفكرة يمكن طرحها بالنسبة للبدان الاسلامية.

تدعيم الجهاز المصرفي والمالي في البلدان العربية والاسلامية، وا ٍقامة البورصات الحديثة والسعي إلى التعاون بين الاسواق المالية في هذه البلدان وتطويرها

إقامة مركز عربي وا إسلامي دولي لتوفير المعلومات الاقتصادية والتجارية والماية حول البلدان العربية والاسلامية، مع تميزها بالشفافية التامة، وربط هذا المركز بالشبكة العالمية (الانترنت)

الاهتمام بالعامل البشري من حيث التكوين والتدريب وتعزيز قدرة الانسان في البلدان النامية، خاصة منها العربية والاسلامية والجزائر جزء منها، على الانتاج والتفكير والابداع وتوفير متطلبات الحياة الكريمة التي تساعده على ذلك، وفي مقدمة ذلك توفير الحد الأدنى من الديمقراطية وحقوق الانسان.

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1. أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدانة العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
2. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002.
3. جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، ة الرياض، 1987، ص 569.
4. حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
5. حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1996.
6. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
7. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار حامد للنشر والتوزيع، الرياض، 2004.
8. سمير صارم، معركة سبائل الحرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000.
9. صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير و الاستيراد، ط – 10 ، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 2002 .
10. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، 1999.
11. عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
12. على القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، – 2004 .

13. عليإبر اهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي وتقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997 .

14. فضل علي مثنى، الأثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000.

15. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1996.

16. محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، قواعد الإنضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الإقتصادية والإجتمعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.

17. محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الإقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرون، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

18. محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لإنضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، دراسات إستراتيجية، العدد 18، 1998.

19. محمود يونس، إقتصاديات دولية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية 1999.

20. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.

❖ المذكرات والرسائل الجامعية:

21. حجير جهاد، المنظمة العالمية للتجارة، الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماجستير، جامعةالجز ائر، معهد العلوم الإقتصادية، فرع النقود والمالية، 1998-1999.

22. حفاف وليد، اصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، فرع: علوم التسيير، تخصص التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

23. سباع خميسي، أثر التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

24. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (غير منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

25. مولحسان ايات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة "الجزائر- مصر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

26. واضحي عثمان، الجزائر و المنظمة العالمية لتجارة، مذكرة ماجستير قانون دولي والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية الحقوق، 2008-2009.

27. فيصل لوصيف، أثر السياسات التجارة الخارجية على التنمية والاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2014/2013.

❖ **المجلات والجرائد:**

28. عياش قدويروا إبراهيمي عبد الله، أثر انضمام الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد :2.

29. فلة عاشور انعاكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، 2012.

30. موسى مغنية، أثر التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 11.

31. صالح توني وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04، 2006.

32. البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرية، السعودية، 1997.

33. جريدة الفجر، الصادرة بتاريخ:14.05.2002.

34. جريدة المساء، الصادرة بتاريخ: 2002/01/16.

35. جريدة الشروق، الصادرة بتاريخ : 2002/01/27.

36. جريدة الشروق، الصادرة بتاريخ: 2002/01/27.

37. جريدة المساء، الصادرة بتاريخ : 2002/05/14.

38. جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ : 2002/07/01.

39. جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ : 2002/06/12.

❖ المؤتمرات والملتقيات:

40. التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1999،نقلاً عن مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، السنة التاسعة، سبتمبر 2001.

41. عيسى حمد الفارسي، التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعة ومقوماته معوقات قيامه، الندوة العلمية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 08-09 ماي 2004.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

42. Jaccques Fontanel ،Organisations Economiques Internationales. 2eme Edition ،Masson ،Paris ،1995.

43. L'accessiion A L'omc ،Ministere Du Commerce ،2001 .

44. MEMORANDUM SUR LE REGIME DU COMMERCE EXTRIEUR DE L'ALGERIE.

45. Rapport Pur L'etat Des Reletions Ve Algerie Dans Le Cadre De La PEV

46. ROLAND SEROUSSI :GATT ،FMI ،ET LA BANQUE MONDIALE ،LES NOUVEAUX GENDARMES DU MONDE ،EDITION DUNOD ،PARIS 1994 P30

47. Statistioue Du Commerce Exterieur De L'algerie Douanes Algeriennes.

48. SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER. SUR L'ACCESSION DE L'ALGÉRIE A L'OMC ET L'ACCORD D'ASSOCIATION AVEC L'UNION EUROPEENNE. ALGER EL : 13-15/OCT 1997.

49. THIEBAUT FLORY ،L'OMC DROIT INSTITUTIONEL ET SUBSTANTIEL BRUXELLES ،1996.

❖ **المواقع الالكترونية**

50. http://eeas.europa.eu.algeria.rapport consulter le 20/06/2018.

51. http://www.eac.int ،visite le 25/06/2018.

52. http://www.gulfpolicies.com ،visite le 5/07/2018 .

53. http://www.sadc.int/about-sadc/overview/ ،visite le 23/07/2018.

54. www.douane.gov.dz-pdf.annee2017. Visiter le 28/08/2018.

55. www.vobabylon.educ.iq